المنتدى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٢/١١/٢٧ الموافق ١٣ محرم ١٤٣٤ هـ العدد ٢٩٥ السنة العاشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الضرر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بـ «أمن إسرائيل القومي» جسيم للغاية!

الحلقة الثانية

صفحـ (٥) ـة

تحليلات إسرائيلية: منظومة «القبة الحديدية»- «النجم» الأبـرز للحـرب الأخيـرة على غــزة!

صفحـ (٦) ـة

على ذمة «يديعوت أحرونوت»:

خلافات داخل الحكومة الإسرائيلية بشأن الخطوات الواجب اتخاذها ردًا على إقرار المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة

* إسرائيل غاضبة من نية الاتحاد الأوروبي إعداد «قائمة سوداء» بأسماء مستوطنين يرتكبون اعتداءات ضد الفلسطينيين وأملاكهم لمنعهم من دخول أراضيهم *

ذكـرت صحيفة «يديعـوت أحرونوت» أمـس الاثنين أن الحكومة الإسـرائيلية لـم تقرر بعد كيف سـتتعامل مع السـلطة الفلسـطينية في حال قبول فلسـطين دولة غير كاملـة العضوية في الأمـم المتحدة من خـلال مصادقة الجمعية العامة على طلب فلسـطيني بهذا الخصوص بعد غد الخميس.

وأضافـت الصحيفـة أن هنـاك خلافات داخـل الحكومة الإسـرائيلية فيما يتعلق برد الفعل الإسـرائيلي على هذه الخطوة، ففي الوقت الذي يدعو فيه وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان إلى العمل على إسـقاط الرئيس محمود عباس، فإن كلا من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إيهود باراك ووزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعالون والوزيرين دان مريدور وبيني بيغن، يعتقدون أن رد الفعل الإسرائيلي ينبغي أن يكون مدروسا، وأن يتم الحكم على عباس من خلال الخطوات التي سـيجري اتخاذها عقب عملية التصويت في الجمعية العامة.

وتابعـت الصحيفة أنه «في حال توجه عباس إلى المحكمة الجنائيـة في لاهاي وقـدم دعاوى ضد إسـرائيل، فإنه من المتوقع أن تعمل إسرائيل على إسقاط السلطة الفلسطينية، وأن تتعامل مع عباس باعتباره جهة معادية». وأشـارت إلى أن رئيس الحكومة والوزراء الأربعة المذكورين أعلاه يؤيدون هذا التوجـه، بينما يدعو وزير المالية يوفال شـتاينيتس إلى تجميد تحويل أموال الضرائـب والجمارك التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية.

وأضافت الصحيفة أن الموقف الذي يتبناه ديوان نتنياهو هو أن قرار الجمعية العامة بشـأن قبول فلسطين كدولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة ينطوي على أهمية رمزية وحسـب، لكن الخطوة الفلسـطينية نفسـها تعتبر خطوة أحادية الجانب، وإذا كان الفلسطينيون يجيزونها لأنفسهم فإنه يجوز لإسرائيل أيضا أن ترد عليها بالمثل.

وكشـفت الصحيفة عن أن التوقعات في إسـرائيل تشير إلى أن خطوة حصول فلسـطين على مكانـة دولة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة ستحظى بتأييد ما بين ١٣٠ إلى ١٥٠ دولة، بينهـا ١٢ إلى ١٥ دولة أوروبية بضمنها إسـبانيا ومالطا وإيرلندا والبرتغال ولوكسـمبورغ والسـويد وبلجيكا، كما يرجح أن تؤيد فرنسـا الطلب الفلسطيني، وليس معروفا لإسرائيل ما هو موقف كل من بريطانيا وإيطاليا.

وأشـارت «يديعوت أحرونوت» إلى أن الجهود الإسرائيلية الرامية إلى إقناع دول أوروبية بمعارضة الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحـدة لم تثمر، وأن عددا قليـلا جدا من الدول سـيعارض الخطوة الفلسـطينية، وهذه الدول هي الولايات المتحدة وكندا وتشيكيا وربما ألمانيا.

وسيكون وزير الخارجية ليبرمان موجودًا في نيويورك خلال التصويت على الطلب الفلسطيني في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن لا يتوقع أن يشترك في جلسة الجمعية العامة تحسبًا من أن يؤدي ذلك إلى زيادة التأييد للفلسطينيين.

على صعيـد آخر، عبـرت وزارة الخارجية الإسـرائيلية عن غضبهـا من الاتحاد الأوروبي على أثر نيـة هذا الأخير بلورة «قائمة سـوداء» تشمل أسماء مسـتوطنين عنيفين ستمنع الـدول الأوروبيـة دخولهـم إليهـا، خاصة وأن السـلطات الإسرائيلية تمتنع عن معاقبتهم.

وأشـارت صحيفة «هآرتـس» أمس الاثنين إلى أن سـبب الغضب الإسـرائيلي يعود إلـى عدم وصول أيـة معلومات لإسـرائيل تفيد بـأن المؤسسـات الأوروبية تدفـع باتجاه تشكيل «قائمة سوداء» كهذه.

ونقلـت الصحيفة عن دبلوماسـي غربي قولـه إنه لم يتم اتخـاذ قـرار حتى الآن بشـأن «القائمة السـوداء» بأسـماء المستوطنين على مسـتوى وزراء الخارجية الأوروبيين، لكن لجنة خبراء لشـؤون الشرق الأوسط أوصت بدفع هذه الخطوة وبحثها خلال أحد الاجتماعات القريبة لهؤلاء الوزراء.

وتستند هذه التوصية إلى تقرير أعده قناصل دول الاتحاد الأوروبي فـي القدس ورام الله، في كانـون الثاني الماضي، وتناول عنف المسـتوطنين ضد الفلسـطينيين في الضفة الغربية وأوصى ببلورة «القائمة السوداء».

وفي أعقـاب ذلك قـرر وزراء الخارجيـة الأوروبيون في ١٤ أيـار الماضي البدء فـي اتخاذ خطوات فعليـة حيال كل ما يحدث في مناطق «ج» في الضفة، التابعة للسـيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية.

وأضافت «هآرتس» أن لجنة خبراء في شؤون الشرق الأوسط تمثـل دول الاتحاد الأوروبـي الـ ٢٧ وضعـت وثيقة في ١٧ تشـرين الأول الماضي وسـلمتها إلى اللجنة السياسـية - الأمنية المؤلفة من سفراء الاتحاد الأوروبي وتعمل على إعداد مباحثات وزراء الخارجية وتبلور صيغة القرارات التي تتخذ.

وقالت الصحيفة الإسـرائيلية إنها حصلت على نسخة من الوثيقة الأوروبية ومن ضمن ما جاء فيها أن قسـما من أعمال العنف التي ينفذها المسـتوطنون ضد الفلسطينيين يتم وفق «نهـج يهدف إلى إرغام مجموعات فلسـطينية بالقوة على مغادرة مكان سكناها في المناطق 'ج' كي يجري توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية».

وأضافـت الوثيقة أنه علـى ضوء تزايد القوة السياسـية للمستوطنين في إسرائيل وحقيقة أن السلطات الإسرائيلية لا تتخذ إجراءات عقابية ضد إقامة بؤر استيطانية عشوائية فإنه «نشـأت ثقافة إعفاء من العقاب وفي إطارها اسـتمرت أعمال العنف».

وأكـدت لجنة الخبراء الأوروبيين أن أعمال العنف من جانب المسـتوطنين قد تصاعدت وهي منسـقة أكثـر وأن «الأمم المتحـدة تنظـر إلى عنف المسـتوطنين على أنه يشـكل التهديد الأمني الأكبر على موظفيها في الضفة الغربية».

وقالت اللجنة إن السـلطات الإسـرائيلية «لا تفعل ما فيه الكفايـة من أجل مواجهـة ثقافة الإعفاء مـن العقاب التي تجري في إطارها أعمال عنف المسـتوطنين» مشـددة على أن المستوطنين الذين اعتدوا على فلسطينيين لا يعاقبون، وعلى أن ٩٠٪ من الملفات المتعلقة بهذه الاعتداءات تغلقها سلطات الأمن الإسرائيلية.

وأضافـت اللجنة أنه «توجد تقارير مثيرة للقلق وتفيد بأن هنـاك حالات تتواجـد فيها قوات الجيش الإسـرائيلي في موقع الاعتداء ولا تفعل شـيئا من أجل حماية الفلسطينيين وأملاكهم أمام اعتداءات مستوطنين متطرفين».

وعلى أثـر إعداد الوثيقة زار إسـرائيل والضفـة الغربية أعضاء لجنة الخبراء الأوروبية، وقال مصدر في وزارة الخارجية الإسرائيلية إن الزيارة كانت «غير متوازنة أبدا»، وأنه «للأسف الشـديد فإن هذا يميز قسـما من الموظفيـن الأوروبيين» بادعاء أن الدبلوماسـيين الأوروبيين خصصوا معظم وقتهم لزيارة الضفة الغربية.

إسرائيل: زمن الحيرة. (أب)

ويمتنع عن نفي احتمال عودته في المستقبل!

باراك يعلن اعتزال الحياة السياسية بعد الانتخابات المقبلة!

امتنع وزير الدفاع الإسـرائيلي إيهود بـاراك، بعد أن أعلن في مؤتمر صحافي مفاجئ أمس الاثنين عن اعتزاله الحياة السياسية، وعن قراره عدم خوض الانتخابات العامة المقبلة (في ٢٠١٣/١/٢٢)، عن نفي احتمال عودته في المستقبل لتولي منصب وزير الدفاع.

ورفـض بـاراك الإجابة عن سـؤال فيما إذا كان سـيوافق على تعيينه بصورة شـخصية في منصب وزير الدفاع في حال شـكل رئيس الحكومة الإسـرائيلية بنيامين نتنياهو الحكومة المقبلة، واكتفى بالقول: «لم يتم طرح أو بحث إمكانية كهذه».

كذلك رفض باراك الإجابة عن سؤال يتعلق بـ «التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل»، في إشارة إلى احتمال قيام إسرائيل بشن هجوم ضد المنشآت النووية في إيران.

وقال رئيس حهاز الموسـاد السـابق داني ياتوم، المقرب من باراك، إن هـذا الأخير لن يعود إلى الحياة السياسـية «وأنا على قناعة بأنه لا يقوم بخدعة».

وقال باراك إنه اتخذ القرار باعتزال الحياة السياسـية «من دون تردد»، وأضاف أنه لم يشـعر أبدا بأن السياسـة هي قمة حياته، وأنه يشـعر بالحاجة إلى تمكين أشـخاص جدد من الدخول (إلى منصب وزير الدفاع) لأن التغييرات في مواقع القوة هي أمر جيد».

وكان باراك قد أعلن اعتزاله الحياة السياسـية في العام ٢٠٠١ في أعقاب خسـارته انتخابات رئاسـة الحكومة لصالح أريئيل شارون، لكنه عاد في انتخابات العام ٢٠٠٦ إلى الحياة السياسـية وانتخب عضوا في الكنيسـت عن حزب العمل الذي فاز برئاسـته في العام التالي، وتولى منصب وزير الدفاع الذي ما زال يشغله حتى اليوم.

وبعد الإعلان المفاجئ عن اعتزاله كال قادة الأحزاب الإسرائيلية المديـح لباراك بعد أن هاجموه خلال الفترة الماضية، فيما كانت شـعبيته وشعبية حزبه «عتسماؤوت» قد تدنت بشكل كبير، لكن هذه الشـعبية ارتفعت في الأسبوع الماضي بعد انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة.

وأصدر نتنياهو بيانا بعد إعلان باراك قال فيه إنه «يحترم قرار وزير الدفاع، ويشـكره علـى تعاونه في الحكومـة، ويقدر كثيرا مساهمته لأمن إسرائيل على مدار سنوات كثيرة».

وأفادت وسائل إعلام إسرائيلية أن باراك أجرى مؤخرا محادثات مـع كل من زعيم حـزب الليكود نتنياهو، ورئيسـة حزب كاديما السابقة تسيبي ليفني، ورئيسة حزب العمل شيلي يحيموفيتش، حول إمكانية انضمامه إلى أحد هذه الأحزاب ليخوض الانتخابات مـن خلالها. وتناقلت بعض وسـائل الإعلام تقديرات مفادها أن باراك كان يفضل الانضمام إلى ليفني بعد أن تعلن عن تأسـيس حزب جديد بقيادتها.

من ناحية أخرى، قال باراك إنه سـيبقى في منصب وزير الدفاع حتى تشكيل الحكومة المقبلة. [اقرأ عن باراك على ص ٢]

باراك مستقيلا، أمس. (إب.أ)

حزب الليكود يمدّد انتخاباته الداخلية بعد انهيار شبكة حواسيب التصويت

اسـتأنف حزب الليكود الحاكم في إسرائيل أمس الاثنين الانتخابات الداخلية لاختيار قائمة مرشـحيه للكنيست في الانتخابـات العامة المقبلـة، وذلك بعد أن انهارت شـبكة حواسيب التصويت أول أمس الأحد.

وافتتحت صناديـق الاقتراع المحوسـبة قبيل ظهر أمس واسـتمر التصويت حتى الساعة الحادية عشـرة من الليلة الماضية، وقالت وسائل إعلام إسرائيلية أن عملية الانتخابات تجري بشكل سليم ومنتظم.

وكان رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو قـد قرر أول أمس تمديد عملية الاقتراع حتى منتصف الليل بعد أن تبين في ساعات المساء أن نسبة التصويت منخفضة جدا، كما قرر استئنافها أمس.

وأغلقـت صناديق الاقتـراع أبوابها أول أمـس فيما كانت نسـبة التصويت لم تتجـاوز ٤٨٪ من أعضاء الحـزب البالغ عددهم ١٢٣ ألفا.

وتخوف نتنياهو من أن تؤدي نسبة تصويت منخفضة إلى سـيطرة الجناح الاسـتيطاني المتطرف في الليكود بقيادة موشـيه فايغلين على الحزب، وإلى انتخاب قائمة مرشحين متطرفين.

ويتوقـع أن تصدر نتائج هـذه الانتخابات ونشـر قائمة المرشحين صباح اليوم الثلاثاء.

ويذكر أن حزب الليكود وحزب «إسرائيل بيتنا» سيخوضان الانتخابات المقبلة التي ستجري في ٢٢ كانون الثاني المقبل فـي قائمة واحدة هـي «الليكـود بيتنا»، ولذا فـإن قائمة مرشحي هذه القائمة ستنشر في وقت لاحق، وربما في بداية الأسبوع المقبل.

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

بدعوتكم لحضور ندوة بعنوان:

«الاقتصاد السياسي للمستوطنات»

يلقيها السيد إمطانس شحادة- باحث مشارك في «مدار»

وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١٢/٠٤، في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف

في مقر مركز «مدار» رام الله – الماصيون- بجانب وزارة التخطيط - عمارة ابن خلدون (ط ٢)

هذه الندوة ممولة من الاتحاد الأوروبي

كلمة في البداية

العدوان والانتخابات...

بقلم: أنطوان شلحت

من السـابق لأوانه أن نخرج منذ الآن بأي اسـتنتاجات حـادة وصافية في كل ما يتعلق بكيفية تأثير العدوان الإسـرائيلي على غزة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، التي ستجري في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣.

غيـر أن ما يبدو واضحًا حتـى الآن هو أن هذا العدوان قد رفع شـعبية وزير الدفاع إيهود باراك، حتى قبل أن يعلن أمس (الاثنيـن) نيته اعتزال الحياة السياسـية كليًا، والاستقالة من منصبه الوزاري فور تأليف الحكومة الإسرائيلية المقبلة.

وقد بدأت اسـتطلاعات الرأي العام تشـير إلى أن حزب باراك- عتسـماؤوت (استقلال)- سـيتجاوز نسبة الحسم المطلوبة كي يمثل في الكنيست المقبل في حال خوضه الانتخابات، بعد أن أشـارت كل الاسـتطلاعات السـابقة إلى أنه لن يتجاوز هذه النسـبة، وسيختفي من الخريطة السياسية (تنبأ آخر استطلاع نُشر في صحيفة «معاريف» يوم الجمعة الفائت بأن يفوز هذا الحزب بـ ٤ مقاعد).

على صعيد آخر ساهم هذا العدوان في تجاوز «الخناقة» الشخصية بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس الولايـات المتحدة بـاراك أوباما، والتـي تفاقمت في إثر تأييد الأول المرشح الجمهوري ميت رومني، علمًا بأنها لم تهدّد أصلا تحالف المصالح الإستراتيجية بين الدولتين.

وارتباطًـا بموضـوع تأثيـر العـدوان على غـزة في الانتخابـات الإسـرائيلية، لا بُـدّ من متابعة ما سـوف يحدث فـي غضون الفترة القليلـة المتبقية حتى تلك الانتخابات في اتجاهين رئيسيين:

الأول، احتمـال تراجـع تأييد اليميـن المتطرف لتحالف «الليكود بيتنا» المؤلف من حزبي الليكود و«إسرائيل بيتنا» (بزعامـة وزيـر الخارجية أفيغدور ليبرمان) بسـبب موافقة رئيـس الحكومـة نتنياهو بدعـم من ليبرمـان على اتفاق وقـف إطلاق النار مع الفصائل الفلسـطينية في غزة، وعدم تصعيد العدوان الإسـرائيلي إلى درجة شن عملية اجتياح برية للقطاع. وعلى ما يبدو سـيواجه هذا التحالف صعوبات جمّة في إقناع اليمين المتشـدّد بأن هـذا الاتفاق خال من الإنجازات لتلك الفصائل، وفي مقدمها حركة «حماس».

الثانـي، إمكان ارتفـاع التـأييد للأحـزاب التي تقف إلـى اليمين مـن نتنياهـو اليميني، ولا سـيما حزبي المسـتوطنين «البيـت اليهودي» و«الاتحـاد الوطني». وهـذا يعنـي أن لا توجّـه الأصوات التي قد يخسـرها «الليكود بيتنا» إلى خارج دائرة الأحزاب اليمينية.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن تحالف الأحزاب اليمينية مـا زال مرشـحًا قويًا للفـوز بأغلبية مقاعد الكنيسـت المقبل، وأن مرشحه لتأليف الحكومة المقبلة- نتنياهو- مـا زال الأوفر حظًـا للبقاء في منصبه، فإن الاسـتنتاج المطلوب هو أن أوضاع الخريطة السياسية في إسرائيل ليسـت مرشـحة لأي تغيير جذري، خصوصًا وأن معظم الرأي العام في إسـرائيل يعتقد أن إدارة نتنياهو لهذا العدوان كانت أفضل من إدارة أخصامه للعدوان السابق في الكانونين الأول والثاني ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، وحققت هدفا واحدًا على الأقل فشل العدوان السالف في تحقيقه، وهو تعبئة شرعية دولية لما اقترفته آلة الحرب الإسرائيلية طوال أيام العدوان الثمانية من أعمال القتل والتدمير.

في سياق متصل، يجب ملاحظة أن فوز الرئيس السابق لمجلس المستوطنات في الضفة الغربية نفتالي بينيت، قبل أكثر من عشرين يومًا، بزعامة حزب «البيت اليهودي» (المفدال الجديد) يصب في منحى تشدّد الحلبة الحزبية اليمينية الإسـرائيلية، ولا سـيما في ضوء استطلاعات الـرأي التي توقعت فوز لائحته الموحـدة (بالتحالف مع حزب «الاتحاد الوطني») بأكثر من ثلاثة عشـر مقعدًا في انتخابـات الكنيسـت المقبلة، الأمر الذي يشـير بعض التحليلات إلى أنه يمكن أن يكون صحيحاً، لأن نحو سبعة مقاعد قد تنتقل من حزب الليكود إلى الأحزاب الدينية.

وقد حرص بينيت على أن يقوم ثلاثة حاخامين، برئاسـة الحاخـام دوف ليئـور، باختيار المرشـحين علـى القائمة الموحدة. وللعلـم فالحاخام ليئور هـو صاحب فتوى اعتبر فيها السـفّاح باروخ غولدشتاين (الذي ارتكب مجزرة الحرم الإبراهيمـي في الخليـل العام ١٩٩٤) في مرتبة أسـمى من مرتبة الضحايا اليهود في المحرقة النازية، كما أصدر فتوى تجيز قتل إسـحق رابين، ووقف مـن وراء عصابة «التنظيم الإرهابي اليهودي السـري» التي ارتكبـت جرائم قتل ضد الفلسطينيين. ومن المتوقع أن يكون الزعيم الروحي لثاني أكبر كتلة في الائتلاف الحكومي المقبل لنتنياهو.

وفـي موازاة ذلك، من المنتظر أن يحصل حزب شـاس على اثنـي عشـر مقعدًا على الأقـل، وأن يحصل حـزب «يهدوت هتوراه» الحريدي على سـتة مقاعد، الأمر الذي سـيؤدي إلى ارتفاع عـدد أعضاء كتلـة الأحزاب الدينية المتشـددة في الكنيسـت المقبل إلى أكثر من ثلاثين عضوًا. وبالإضافة إلى ما سـبق، فإن نحو نصف الأعضاء المنتسبين إلى الليكود هم من المتدينين المتشددين، وطبقًا لذلك من المتوقع، بموجب عدة تحليلات، أن يضم الكنيسـت المقبل نحو أربعين عضوًا مـن المؤيدين لتطبيق الهالاخاه (الشـريعة اليهودية) على الدولـة، وأغلبية هؤلاء مؤلفة من أصحاب المواقف العنصرية والمعاديـة للديمقراطية. من جهة أخرى، فإن ما سـيحصل عليه تحالف «الليكود بيتنا» سيرفع عدد أعضاء الكنيست من معسكر اليمين القومي المتشدد إلى ٧٠ عضوًا.

وبرأي الكاتب المتخصص في شؤون التيارات الدينية والمسيانية سيفي ريخليفسـكي يجدر بالإسرائيليين جميعًا أن يتذكروا فصل الشـتاء القريب، ذلك بأنه قد يكون «فصل الشتاء الديمقراطي الأخير»!.

المشهد الاسرائيلي مدار

اسم في الأخبار

إيهود باراك يعلن اعتزال الحياة السياسية في سن ٧٠ عامًا

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، في مؤتمر صحافي مفاجئ عقده أمس الاثنين في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب، عن اعتزاله الحياة السياسية وعن قراره عدم خوض الانتخابات العامة المقبلة.

ورفض باراك الإجابة عن سؤال فيما إذا كان سيوافق على تعيينه بصورة شخصية في منصب وزير الدفاع في حال شكل رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الحكومة المقبلة، واكتفى بالقول «لم يتم طرح أو بحث إمكانية كهذه».

من ناحية أخرى، قال باراك إنه سيبقى في منصب وزير الدفاع حتى تشكيل الحكومة المقبلة.

وقد ولد إيهود باراك، الذي بلغ هذا العام سن الـ ٧٠، في العام ١٩٤٢ في مشمار هشارون. وهو رئيس الحكومة العاشر، والرئيس الرابع عشر لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، ووزير الدفاع في حكومة إيهود أولمرت بعيد حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان، ووزير الدفاع في حكومة بنيامين نتنياهو الثانية منذ نيسان ٢٠٠٩.

تخرج من الجامعة العبرية حاملا اللقب الأول في موضوعي الفيزياء والرياضيات ثم تابع دراسته في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة. أمضى معظم فترة خدمته العسكرية في سرية هيئة الأركان (سييرت متكال)، ونال بعض الأوسمة وشهادات التقدير من رؤسائه، ثم تولى قيادة هذه السرية. رُقي العام ١٩٨١ إلى رتبة ميجور جنرال وعين رئيساً لقسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي، ثم رئيساً لشعبة الاستخبارات وقائداً للمنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي ونائباً لرئيس هيئة الأركان ورئيساً لوحدة العمليات في الجيش. تولى رئاسة الأركان العام ١٩٩١. وترددت الأقاويل والتوقعات السياسية بأن إسحق رابين بعد وصوله إلى سدة الحكم في أعقاب انتخابات ١٩٩٢ أراد تعيين باراك وزيراً لدفاعه حتى يُحضّره للوصول إلى رئاسة الحكومة.

انضم باراك إلى حزب العمل في مطلع العام ١٩٩٥ بعد أن أنهى خدمته العسكرية وتولى وزارة الداخلية، وعين وزيراً للخارجية بعد اغتيال رابين في تشرين الثاني ١٩٩٥. وعين رئيساً لطاقم انتخابات الكنيست الرابع عشر من قبل حزب العمل، وبعد الفشل الذي أصاب هذا الحزب والواقف على رأسه شمعون بيريس في الانتخابات التي أوصلت حزب الليكود إلى السلطة برئاسة بنيامين نتنياهو، قام باراك بتوجيه اللوم والمسؤولية عن الفشل إلى حاييم رامون أحد أقطاب حزب العمل، وقيل إن الأخير كان في تنافس مع باراك حول ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة.

انتخب باراك في حزيران ١٩٩٧ مرشحاً لرئاسة الحكومة من قبل حزب العمل، وذلك بنسبة تتجاوز الخمسين بالمئة متفوقاً على منافسيه يوسي بيلين وإفرايم سنيه وشلومو بن عامي.

ولقد عبر باراك عن توجهاته السياسية في مناسبات عدة، فتارة يميل إلى قبول (مشروع ألون) وتارة أخرى يميل إلى تبني أفكار وخطوات رابين. ولوحظ أيضاً أنه كان يقبل آراء إسحاق ليفي من حزب (المفدال) أكثر من قبوله ما يصرح به يوسي سريد زعيم حزب (ميرتس) أو ينادي به. ولم يصل باراك إلى زعامة حزب العمل من دون الدخول في صراع مع شمعون بيريس، أحد مؤسسي الحزب وقيادييه لفترة طويلة جداً. ودخل في صراع مع الأحزاب المتدينة عندما طرح مشروع تجنيد الطلاب المتدينين اليهود في صفوف الجيش الإسرائيلي. وأسس العام ١٩٩٩ القائمة المشتركة لخوض انتخابات الكنيست الخامس عشر وعُرفت باسم «يسرائيل أحات» (إسرائيل واحدة) وهي مكونة من حزب العمل وحركتي «غيشر» (جسر) بقيادة دافيد ليفي، و«ميماد» (حركة دينية منفتحة). ونجح باراك في الفوز برئاسة الحكومة في انتخابات أيار ١٩٩٩ متغلباً على منافسه بنيامين نتنياهو مرشح الليكود ورئيس الحكومة. واحتفظ باراك لنفسه بمنصب وزير الدفاع، إضافة إلى كونه رئيساً للحكومة. وتمكن من تنفيذ سياسة تحييد معارضيه ومنافسيه السابقين والمحتملين، فعين شلومو بن عامي وزيراً للأمن الداخلي، وشمعون بيريس وزيراً للشؤون الإقليمية، وحاييم رامون وزيراً بدون وزارة. ولتوسيع حكومته نجح في إدخال تغييرات على القانون الأساس للحكومة، بحيث يكون عدد الوزراء ٢٣ وزيراً.

أعلن باراك عن نيته الوصول إلى اتفاق سياسي مع الفلسطينيين وإنهاء النزاع الإسرائيلي - العربي، وعن نيته التوصل إلى اتفاق مع السوريين وإخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان، ولكنه اشترط تنفيذ الاتفاق الأخير بإجراء استفتاء عام بين الإسرائيليين.

أما على صعيد العلاقات مع الأحزاب المتدينة فإنه دخل في صدام معها على خلفية موافقته على نقل مولدات كهربائية إلى عسقلان في يوم سبت، ما أدى إلى انسحاب حزب يهدوت هتوراة من الائتلاف الحكومي.

لم ينجح باراك في التوصل إلى اتفاق مع سورية. وقام بالانسحاب بصورة أحادية الجانب من لبنان. وأخذ يسعى جاهداً إلى تنظيم لقاء قمة مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والرئيس الأميركي بيل كلينتون في كامب ديفيد، وأعلن أنه على استعداد للنظر في قضية القدس، رغم وجود معارضين له في صفوف حزب العمل. وتعرض باراك إلى معارضة قوية من أعضاء حكومته من حزب شاس بسبب أن وزير التربية والتعليم يوسي سريد من حزب ميرتس يعارض تحويل مبالغ من المال إلى مؤسسات شاس وتوسيع صلاحيات نائبه. إزاء هذا الوضع فضل سريد الاستقالة من الحكومة وقبل باراك بقاء شاس في حكومته مقابل دعمه في خطواته نحو كامب ديفيد. ولكن عشية توجهه إلى كامب ديفيد وقع زلزال في حكومته عندما أعلنت أحزاب شاس والمفدال ويسرائيل بعلياه عن انسحابها من الائتلاف الحكومي، وهكذا فقد باراك الأغلبية النسبية لدعم حكومته في الكنيست الإسرائيلي، ورغم أنه لم يحظ بـ ٦١ عضوا في الكنيست إلا أنه أعلن عن رغبته في السعي إلى التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بحكم التأييد الذي حصل عليه من الشعب في أثناء الانتخابات.

ولكنه لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين بعد أن رفض الفلسطينيون إملاءات باراك المدعومة من الرئيس الأميركي بيل كلينتون. وتدعي إسرائيل أن الفلسطينيين ضيعوا فرصة تاريخية في التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، لكن في حقيقة الأمر أن باراك لم يقدم للفلسطينيين أي تنازلات، خاصة في قضية القدس والانسحاب من الأراضي المحتلة، ولم يكن بالإمكان قبول الفلسطينيين لما عرض عليهم.

ولما واجه باراك هذه الهزيمة السياسية على صعيد التفاوض مع الطرف الفلسطيني، تعرض إلى زعزعة أخرى داخل حكومته عندما أعلن دافيد ليفي عن استقالته من الحكومة، عندها بدأ باراك يعمل من أجل ضم حزب الليكود إلى حكومته في محاولة لجعل هذه الحكومة حكومة وحدة وطنية، ولكن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل الذريع ولم تنجح على الإطلاق لأسباب داخلية - أي داخل حزبي العمل والليكود اللذين يعارضان مثل هذه الحكومة في الظروف التي كانت قائمة، وأيضاً فإن انطلاق انتفاضة الأقصى وأحداث أكتوبر - تشرين الأول ٢٠٠٠ في أوساط العرب الفلسطينيين داخل (الخط الأخضر)، دفعا بباراك إلى التعامل عسكرياً مع الحالة الفلسطينية وقطع الاتصالات مع الجانب الفلسطيني، وعدم اعتبار عرفات شريكاً في العملية التفاوضية.

وافق باراك في نهاية تشرين الثاني ٢٠٠٠ على حلّ الكنيست والتوجه إلى انتخابات جديدة، ولكنه تدارك خطورة إجراء انتخابات برلمانية قد تودي بحزبه وتجعله في المعارضة، لهذا أعلن بشكل مفاجئ عن استقالته من رئاسة الحكومة، وبهذه الاستقالة أنقذ الكنيست من انتخابات جديدة، وحصرت الانتخابات في رئيس الحكومة فقط بموجب القانون الإسرائيلي الذي يفرض نوعين من الانتخابات: الأول للكنيست والثاني لرئيس الحكومة بشكل مباشر.

وفي أثناء استعداده لخوض الانتخابات لرئاسة الحكومة تعرض إلى ضغوط شديدة من جانب أعضاء حزبه الذين طالبوه بالتنازل لصالح شمعون بيريس ليقود حزب العمل نحو انتصار، على حدّ تصورهم، ولكن باراك رفض الانصياع لمثل هذه الضغوط، بل إنه شكل طاقماً وزارياً لمتابعة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين ليظهر أمام أعضاء حزبه وشعبه أنه ما زال يتمتع بقدرة على التفاوض.

وخسر باراك الانتخابات لصالح منافسه من حزب الليكود أريئيل شارون. وأعلن بعد هذه الهزيمة عن نيته الانسحاب من حزبه والاستقالة من الكنيست، إلا أنه تراجع وشرع في إجراء مفاوضات مع شارون لدخول حزبه في ائتلاف مع الليكود في حكومة وحدة وطنية، وأظهر رغبته في تولي وزارة الدفاع الإسرائيلية. إلا أنه تعرض إلى انتقادات شديدة جداً من أعضاء حزبه، وصورته وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنه غير مستقر في الرأي، وأنه متعرج في مسيرته السياسية.

وجراء توالي الانتقادات السياسية من حزبه ومن الصحافة ووسائل الإعلام أعلن عن استقالته من رئاسة حزبه ومن الكنيست واعتزاله الحياة السياسية، إلا أنه عاد إلى الحلبة السياسية في العام ٢٠٠٦، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان (تموز ٢٠٠٦)، وتنافس مقابل عمير بيرتس على زعامة حزب العمل وتفوق عليه، فأصبح زعيما لهذا الحزب، وخلف بيرتس في تولي وزارة الدفاع، وكان في هذا المنصب عندما شنت حكومة إيهود أولمرت الحرب على قطاع غزة تحت اسم «عملية الرصاص المصبوب».

خاض باراك انتخابات العام ٢٠٠٩ على رأس حزب العمل، وقد فاز الحزب بـ ١٣ مقعدًا، وانضم إلى حكومة نتنياهو الثانية وتسلم منصب وزير الدفاع. وفي كانون الثاني ٢٠١١ قام بتفكيك حزب العمل الذي كان يرأسه وبالانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، تضم خمسة أعضاء كنيست من العمل، وقد أسفر ذلك على الفور عن قيام ثلاثة وزراء من حزب العمل بالاستقالة من الحكومة، وعن انسحاب الحزب من الائتلاف الحكومي، وفي وقت لاحق صادق الكنيست على تعيين ثلاثة وزراء جدد في حكومة نتنياهو من كتلة «استقلال» بدلاً من المستقيلين، واحتفظ باراك بمنصب وزير الدفاع.

عُرف عن باراك ميله إلى العمل المنفرد، وعدم قدرته على العمل المشترك، وأيضاً ميله إلى أسلوب الإدارة المركزية.

بحث جديد عن «مؤشر العنف» في شبكة الانترنت

المؤسستان القضائية والأكاديمية في إسرائيل تتعرضان لأعنف نقد عندما يفسر أداؤهما على أنه يعبّر عن مواقف اليسار!

النقد تجاه اليسار عمومًا أكثر عنفًا من النقد تجاه هاتين المؤسستين

أظهر بحث جديد صادر عن «الصندوق الجديد لإسرائيل» حول «مؤشر العنف» في شبكة الانترنت إزاء المحاكم وجهاز القضاء، وإزاء المؤسسة الأكاديمية، أن هاتين المؤسستين تتعرضان إلى النقد العنيف عندما يفسر أداؤهما على أنه يعبر عن مواقف اليسار، وأن النقد العنيف الذي يوجه خلال ذلك إلى اليسار عمومًا يأخذ مستويات أعلى وأكثر خطورة.

وفيما يلي عرض واف لمضمون هذا البحث ونتائجه، كما وردت في نشرة صدرت عن الصندوق المذكور وتلقى «المشهد الإسرائيلي» نسخة منها:

خلال السنة التي أجري فيها هذا البحث (٢٠١١-٢٠١٢) كتب في شبكة الانترنت ما يقارب سبعين ألف تعليق خاص (بوست) عن المحاكم وجهاز القضاء في إسرائيل، غالبيتها العظمى عن محكمة العدل العليا، وكتب نحو أربعين ألف تعليق خاص تناول الأكاديميا كمؤسسة. ودار جل السجال المتعلق بالأكاديميا حول جوانب وأبعاد طلابية- جامعية ومهنية، فيما تناول أقل من خمسين تعليقا خاصا مسائل سياسية واجتماعية، وهذه المسائل هي التي ولدت السجال العنيف.

غالبية المتصفحين للانترنت تنظر إلى المؤسستين (المحكمة العليا والأكاديميا) باعتبارهما أداتين مكملتين للسيطرة، إلى جانب وسائل الإعلام، في يد النخبة اليسارية، وباعتبارهما أداتين لممارسة التأثير على الرأي العام ورسم السياسة. مع ذلك فإن السجال تجاه المحكمة العليا والأكاديميا وعلى الرغم من أنه لا يخلو من نقد شديد، أقل عنفا من السجال حول اليسار بمجمله.

لعل أحد الأسباب المركزية في حجم العنف المنخفض تجاه المؤسستين، هو أن المحكمة العليا والأكاديميا تتعرضان لنقد مستمر بشكل غير مباشر، وسط توجيه العنف ضد اليسار.

وعلى غرار السجال المتعلق بباقي المجموعات التي خضعت للبحث، فإن حجم المظاهر والتجليات العنيفة المباشرة تجاه الأكاديميا والمحكمة العليا يزداد في حالة وجود أحداث مميزة أو شاذة، وعلى سبيل المثال فقد تسبب قرار إخلاء البؤرة الاستيطانية (غير القانونية) المسماة «غفعات هأولباناه» وإحياء يوم (ذكرى) النكبة في جامعة تل أبيب، في تحويل النقد تجاه المؤسستين. كذلك فقد استغل المتصفحون قرار تبرئة الصحافية إيلانا دايان في قضية الضابط «ر» من أجل مهاجمة المحاكم، في حين رأى المتصفحون المؤيدون للمحكمة العليا في قرار العفو عن (الفتيات) المستوطنات في فترة تنفيذ خطة الانفصال (٢٠٠٥) دليلا على التوازن في قرارات المحكمة.

تحليل العنف

يتجلى اللجوء الأكثر رواجا للعنف في استخدام اللغة الحادة (ثلثا المشاركين في عينة البحث) وإطلاق الدعوات للعمل من جانب سلطات الدولة (ربع المشاركين) من قبيل سن قوانين التفافية على المحكمة العليا أو تدخل حكومي في قرارات المؤسسة الأكاديمية. أما التهديدات فقد أسمعت في أقل من ١٠٪.

ويتعلق السجال حول المحكمة العليا بطائفة من المواضيع ذات الصلة بالمجتمع المدني وحقوق المواطن وعلاقات الدين والدولة.

وتثير هذه المواضيع كافة انتقادات للنظرة إلى المحكمة العليا، بيد أن مواضيع المستوطنات وحقوق العرب واللاجئين (الأفارقة) ومسائل دينية هي التي تولد خطابا عنيفا، وذلك نظرا لأن المتصفحين يرون في هذه المواضيع، ومن ضمن ذلك منع الاستيطان في المناطق (الفلسطينية المحتلة)، مواضيع تهدد الطابع اليهودي للدولة.

حجم العنف تجاه الأكاديميا يزيد بنسبة الضعفين مقارنة مع العنف تجاه المحكمة العليا، ويكمن أحد التفسيرات الممكنة في كون المتصفحين يعتقدون أنه يمكن تغيير أو قلب قرارات المحكمة العليا من خلال خطوات وإجراءات حكومية أو سن تشريعات وقوانين مضادة، في حين ينظر إلى الإشراف على الأكاديميا على أنه واهن وضعيف. وتُحوّل خشية المتصفحين من محاولة صوغ وتشكيل الرأي العام نحو الأكاديميا بنفس القدر الذي تُحوّل فيه نحو وسائل الإعلام. كذلك فإن المخاوف من دس وإيصال رسائل يسارية إلى الجمهور تشكل أرضية لسجال عنيف تجاه الأكاديميا.

المحكمة العليا

إن المسألة المركزية التي يوجه العنف بسببها تجاه المحكمة العليا هي إخلاء مستوطنات ومواقع استيطانية غير شرعية، وهناك موضوع ثانوي هو تقييد سلطات تطبيق القانون فيما يتعلق بالإجراءات ضد «اللاجئين» الأفارقة. ويوجه جل الهجمات والانتقادات لوجهات النظر والمفاهيم التي تستند إليها المحكمة العليا، وليس لأشكال وطرق عملها أو البعد الدستوري.

وينظر إلى القرارين على أنهما اتخذا في ضوء نفوذ اليسار ويصبان في دعم رؤيته. إحدى الدعوات المركزية التي تتردد في التحليلات هي الدعوة إلى سن قوانين تلتف على المحكمة العليا والحد من نفوذها وصلاحياتها في إطار القانون. ويتوقع المتصفحون من حكومة اليمين القيام بمثل هذه الخطوات، ويهاجمون بشدة الأصوات الصادرة عن أوساط اليمين السياسي التي تتماثل مع الجهاز القضائي.

المتصفحون الذي يؤيدون قرارات المحكمة العليا يرون فيها أداة أو وسيلة لحماية حقوق الإنسان والمواطن، ويمكن تشخيص القليل من العنف من جانبهم أيضا (١٠٪ من السجال العنيف في هذا الموضوع). ويوجه العنف الكلامي من جانب هؤلاء تجاه الحكومة وجميع الذي ينتقدون المحكمة العليا أو يحاولون فرض قيود عليها.

وعلى الرغم من وجود نقد أحيانا من اليسار لقرارات المحكمة العليا، إلا أن هذا النقد لا يغير رؤية هؤلاء المتصفحين التي تعتبر أن وظيفة محكمة العدل العليا ايجابية في أساسها، هذا مقابل متصفحين من اليمين يهاجمون المحكمة بشكل مستمر وشامل وليس فقط في قرارات محددة.

ويتناول نقد اليسار القضاة أو هيئات القضاة بصورة أقل من نقد اليمين، ويميل نقد اليسار للتركيز على زوايا ونواح قانونية ودستورية.

ورافقت تعيين آشير غرونيس رئيسا للمحكمة العليا توقعات من قبل المتصفحين اليمينيين بانحسار تأثير اليسار وتوازن المحكمة العليا.

مؤسسات التعليم العالي

يوجه معظم النقد السياسي لمؤسسات محددة (٧٥٪) وليس لمجمل الجهاز (٢٠٪)، أما المواضيع التي تشكل جوهر الخلاف فيها فهي مستوى الطابع السياسي للحرم الجامعي والتبعية بين الحرية الأكاديمية وتمويل المؤسسات، ومثلما أن العنف ضد مجموعات اليسار والعرب واللاجئين (الأفارقة) يوجه بالأساس على خلفية اتهام هذه الفئات بالتآمر على الدولة اليهودية، كذلك الحال بالنسبة للعنف الموجه لمؤسسات التعليم العالي.

وتقول الغالبية الساحقة من المتصفحين إنه يتعين عليهم، مقابل تمويل المؤسسات، إظهار الولاء للدولة، والذي ينبغي أن يتجلى في تقييد الحرية الأكاديمية. وكرد على عدم الولاء، يدعو متصفحون من مؤيدي اليمين إلى فرض عقوبات إدارية ضد المؤسسات من قبيل إغلاق دوائر وأقسام، إقالة محاضرين أو معاقبة كبار المسؤولين بالإضافة إلى عقوبات اقتصادية. وحين يدعو أكاديميون لمساعدة منظمات مؤيدة للفلسطينيين أو مؤيدة لفرض مقاطعة أكاديمية، فإنه ينظر لمثل هذه الدعوات والتصريحات على أنها مناقضة للولاء للدولة. ويزداد في هذا السياق السجال العنيف ويمتد ليتحول إلى هجوم على اليسار بصورة عامة.

مجالات السجال العنيف

على خلفية النقاشات المتعلقة بإغلاق دائرة السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون» في بئر السبع، وإحياء ذكرى النكبة في جامعة تل أبيب، تصاعد العنف تجاه هاتين المؤسستين، وسط استخدام مفردات مثل «احتقار» و«عار» والتأكيد على عدم شرعية المحاضرين والإدارة. وقد اتضح أن حجم العنف في موضوع «ذكرى النكبة» أكبر من حجم العنف تجاه دائرة السياسة والحكم في جامعة «بن غوريون».

أحد الأسباب الممكنة لذلك هو أن يوم (ذكرى) النكبة يعتبر مناسبة موضعية (محددة) تستقطب الكثير من الاهتمام، مقارنة مع حدث متدحرج على امتداد فترة طويلة. كذلك يميل المتصفحون عموما إلى فقدان الاهتمام بقصص طويلة. فيما يتعلق بالقرار بشأن الاعتراف بجامعة «أريئيل»، وجهت سهام النقد لمتخذي القرارات، وعليه فقد كان حجم العنف الموجه للمؤسسة ضئيلا بشكل ملموس.

ويعزو متصفحون من طرفي الخريطة السياسية للأكاديميا ميلا للانحياز، ويهاجم متصفحون من اليمين المؤسسة الأكاديمية بصورة خاصة بسبب الرسائل والمضامين المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني وحقوق الأقليات، فيما يهاجم متصفحون من اليسار مناهج التعليم أو الخطط والبرامج المؤسسية حين يعتبرونها دعاية سياسية.

ويميل متصفحون يمينيون أكثر للتعبير عن شماتتهم حين تتخذ قرارات متماهية مع اليمين السياسي، ويستخدمون في إطار ذلك العنف ضد اليسار كمجموعة.

ميادين السجال

على غرار تحليل السجال العنيف تجاه مختلف المجموعات، نجد أن التعقيبات تشكل أكثر من نصف السجال العنيف، وتنشر غالبيتها الساحقة في مواقع الأخبار المركزية.

ويشكل العنف في المواقع اليمينية والدينية ١٤٪ من مجمل السجال العنيف.

ورغم أنه تتركز في الفيسبوك صفحات كثيرة لممثلي الجمهور في الحكومة، إلا أن الدعوات للعمل لا توجه ضد الأطر والهيئات المشرفة مباشرة، وإنما تنتشر أكثر في التعقيبات الدعوات للمراقبة أو تدخلات مصحوبة بلهجة لاذعة. ويتيح التعبير عن الرأي من خلال التعقيبات كشفا أوسع للمتصفحين، ويمكن أن يولد أصداء عامة متراكمة أوسع من التوجه المباشر للسياسيين.

أما حجم السجال العنيف في «تويتر» في مثل هذه المواضيع، فيعتبر هزيلا نظرا إلى أن هذه الساحة تتسم بمتصفحين من اليسار، الذي لا يوجه تقريبا أية انتقادات عنيفة للمحكمة العليا والأكاديميا، مقارنة بما يفعله اليمين.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

فلسطين في الكتب المدرسية في إسرائيل

نوريت بيلد-إلحنان

ترجمة: ياسين السيد
تقديم: انطوان شلحت

وثيقة المبادرة الفلسطينية في الأمم المتحدة محكمة الصياغة

* يتعين على إسرائيل أن تفكر بإمعان في كيفية الرد على الخطوة الفلسطينية *

بقلم: عوديد عيران وروبي سايبل (*)

نشرت مؤخرا وثيقتان فلسطينيتان تستحقان الاهتمام: أولا، الطلب الفلسطيني للحصول على مكانة دولة غير عضو (مراقب) في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثانيًا، الخطاب الذي ألقاه الرئيس محمود عباس (أبو مازن) في الحادي عشر من تشرين الثاني ٢٠١٢ في مناسبة إحياء الذكرى السنوية الثامنة لوفاة ياسر عرفات.

وعلى الأرجح فإن الطلب المقدم إلى الأمم المتحدة سيناقش في ٢٩ تشرين الثاني الجاري، ومما لا شك فيه أن الحديث يدور على محاولة من جانب الفلسطينيين لتعزيز موقفهم في المفاوضات، عبر حشد التأييد الدولي. فعوضا عن التباحث مع إسرائيل في مسألة الحصول على مكانة دولة، يأمل الفلسطينيون بنيل هذه المكانة من خلال تأييد واسع من المجتمع الدولي، من دون أن يضطروا للتفاوض على ذلك مع إسرائيل، أو الموافقة على تقديم أية تنازلات لصالحها.

هذا الوضع يتناقض مع رغبة إسرائيل في رؤية منح مكانة دولة كنتيجة نهائية لمحادثات السلام مع الفلسطينيين.

وفي الخطاب الذي ألقاه في ١١ تشرين الثاني الجاري، أوضح أبو مازن أن التوجه إلى الأمم المتحدة يستهدف، من ضمن ما يستهدف، سحب البساط من تحت أقدام الادعاء لإسرائيلي بأن أراضي الضفة الغربية موضع خلاف، أو متنازع عليها، والتأكيد على أن الأمر يتعلق بأرض محتلة.

وأوضح مسؤولون فلسطينيون مقربون من أبو مازن في حديث خاص أن المغزى الذي ينبع من قرار بهذه الفحوى في الجمعية العامة للأمم المتحدة سيتيح للرئيس عباس الشروع في مفاوضات مع إسرائيل من دون الشرط المسبق المتمثل في تجميد الاستيطان، الذي أعلن عنه في السابق. هذا التفسير أو الإيضاح يتناقض مع التأكيد الذي عبر عنه أبو مازن في خطابه في خصوص مسألة الاستيطان، وتصريحاته المتكررة بأن المستوطنات غير شرعية. ومما لا شك فيه أن مسودة الطلب الفلسطيني المقدم للجمعية العامة لنيل مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة تشكل بالتأكيد وثيقة محكمة الصياغة. ففي الوقت الذي تعيد فيه مقدمة المسودة التذكير بالعدد الكبير للقرارات المناهضة لإسرائيل التي اتخذتها الجمعية العامة، فإن المسودة تلامس أيضا جميع «المفاتيح الصحيحة» في المسعى الرامي لحشد التأييد الأوروبي الغربي. وتؤكد المسودة مجددا على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وتتطرق إلى اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٩٣، بالإضافة إلى مبادرة السلام العربية التي أقرت في مؤتمر قمة بيروت العام ٢٠٠٢. وتتطرق المسودة بصورة صريحة إلى «دولة فلسطين التي تعيش إلى جانب دولة إسرائيل بسلام وأمن، على أساس حدود ما قبل العام ١٩٦٧». ويدور الحديث هنا على صيغة تؤيدها جميع دولة أوروبا الغربية.

كذلك تتضمن المسودة الفلسطينية، بشكل متعمد كما يبدو، عدة تلميحات تقبل التأويل، فهي تتطرق لقرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر في العام ١٩٤٧ بشأن مشروع التقسيم. ويمكن تفسير ذلك كإعادة تذكير بالدعوة إلى قيام دولتين في فلسطين التاريخية، إحداهما ذكرت بشكل صريح في القرار ١٨١ كـ «دولة يهودية». تجدر الإشارة إلى أن إعلان استقلال دولة إسرائيل تطرق أيضا للقرار ذاته. مع ذلك ثمة تفسير صارم آخر ربما يكون مؤداه أن الحدود المشار إليها في مشروع التقسيم من العام ١٩٤٧، ما زالت مطروحة على مائدة المفاوضات.

فالمسودة الفلسطينية تتحدث عن الحدود «على أساس حدود ما قبل العام ١٩٦٧»، وقد تحدث الرئيس أبو مازن في خطابه عن دولة «داخل حدود ١٩٦٧». قد يكون مغزى التعبيرين- اللفظين «على أساس» و«داخل» هو أن الفلسطينيين يقبلون حقيقة أن العودة الكاملة إلى حدود ١٩٦٧ غير ممكنة، مع ذلك فإن التفسير الأقل سخاء يمكن أن يومئ إلى أن الفلسطينيين سيكون لهم مطالب في أراض داخل دولة إسرائيل قبل العام ١٩٦٧.

مسألة القدس تمت الإشارة إليها بأشكال مختلفة ثلاث مرات في هاتين الوثيقتين، إذ تشير مقدمة مسودة القرار إلى القدس الشرقية باعتبارها جزءا من الأراضي التي احتلت في حرب العام ١٩٦٧. وتتطرق مقدمة المسودة إلى القرار ٦٦/١٨ الصادر عن الجمعية العام للأمم المتحدة في العام ٢٠١١، والذي يؤكد ضرورة تسوية مكانة القدس كعاصمة لدولتين وتتحدث الفقرة العملية في المسودة عن دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل العام ١٩٦٧، لكنها لا تتطرق نهائيا للقدس.

وفي خطابه في ١١ تشرين الثاني ٢٠١١، تحدث الرئيس أبو مازن عدة مرات عن القدس كعاصمة، من دون تمييز بين قدس غربية وقدس شرقية.

وفي حالة الاعتراف بفلسطين كدولة من قبل الجمعية العامة، فإن منظمات ووكالات مختلفة تعمل باسم الأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الملاحة الجوية المدنية العالمية، سوف تعترف بدورها أيضا بفلسطين كدولة، ولن يكون للولايات المتحدة حق الفيتو لمنع قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في مثل هذه المنظمات.

وقد قاست منظمة اليونسكو ودفعت الثمن بخسارتها لأموال التبرعات الأميركية (٦٠ مليون دولار) حين وافقت على قبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في المنظمة. وعلى الأرجح فإن المنظمات الأخرى لن تبدي الاستعداد للإقدام على انتحار مالي فقط من أجل إرضاء رغبات وتطلعات سياسية فلسطينية. وتشكل المحكمة الجنائية الدولية التابعة للأمم المتحدة مثالا على منظمة تابعة للأمم المتحدة، لا يسري عليها التهديد بوقف ضخ التبرعات الأميركية.

فالولايات المتحدة ليست طرفا في المعاهدة التي شكلت أساسا لإنشاء المحكمة، وعليه فهي لا تشارك في تمويل نشاطها. مع ذلك في حالة قبول دولة فلسطينية لصلاحية المحكمة، فإن ذلك سيعني أن جميع الفلسطينيين الذين يتورطون في ارتكاب جرائم حرب في المستقبل، ومن ضمنهم القاطنون في قطاع غزة، يمكن أن يجدوا أنفسهم خاضعين للصلاحية القضائية لهذه المحكمة. ومن الممكن بالتأكيد أن تتردد الزعامة الفلسطينية في اتخاذ خطوة «جريئة» من هذا القبيل.

هناك موضوع لم يحظ باهتمام عام وهو أن مسودة الطلب الفلسطيني تسعى لمنح فلسطين «مكانة» دولة عضو مراقب. فإعطاء «مكانة» دولة ليس مماثلا بالضرورة للطلب الموجه للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاعتراف بفلسطين كـ «دولة». تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه حين منحت الجمعية العامة مكانة دولة مراقبة للفاتيكان، كانت الصيغة هي «تعترف بالكرسي المقدس بحكم مكانته كدولة مراقبة». وقد اعترف أبو مازن ذاته بأن الحصول على مكانة دولة مراقبة لن يشكل «العامل المنقذ للوضع بحيث تنشأ بواسطته دولة مستقلة».

إذا ما عمل الفلسطينيون على دفع مبادرتهم في الجمعية العامة فإن النتيجة المعروفة مسبقا هي أنهم سيحصلون على أغلبية كبيرة لتبني القرار. إن قرارا بهذه الروحية من جانب الأمم المتحدة يمكن أن يمنح الفلسطينيين شعورا بالرضا والارتياح، وأن يفسر كمحاولة ناجحة لتدويل النزاع. مع ذلك فإن هذا القرار ربما يسفر عن نتيجة لم يجر التكهن بها مسبقا، وهي حدوث تغيير في موقف الرأي العام العالمي من النزاع العربي- الإسرائيلي. فعوضا عن رؤيته كنزاع بين إسرائيل وبين وفلسطينيين لا وطن لهم يسعون للاستقلال فإنه قد ينظر إليه عندئذ كنزاع حدودي هامشي تقريبا بين دولتين شرق أوسطيتين، وهي مسألة لا ينتظر أن تثير حماسا دوليا كبيرا.

يتعين على إسرائيل أن تفكر بإمعان في كيفية الرد على الخطوة الفلسطينية.

لقد تحدثت الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية بإسهاب عن أن إسرائيل ربما تقرر إلغاء اتفاق أوسلو وتقدم على ضم المستوطنات الإسرائيلية. مع ذلك فقد أكد مسؤولون كبار في الخارجية الإسرائيلية لكاتبي هذا المقال بأنه لم يتخذ بعد أي قرار بهذه الروحية، وأن التقديرات تستند إلى إحدى أوراق الخلفية التي قدمت لوزير الخارجية.

إن من الجدير بإسرائيل التفكير برد فعل محسوب ومدروس جيداً لا يضر بمصالحها ومكانتها الدولية، عوضا عن الرد بغضب وعصبية.

(*) عوديد عيران: باحث رفيع في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، عمل سابقا سفيرا لإسرائيل في الأردن وفي الاتحاد الأوروبي، وترأس طاقم المفاوضات الإسرائيلي مع الفلسطينيين في الأعوام ١٩٩٩- ٢٠٠٢. والبروفسور روبي سايبل يعمل محاضرا في القانون الدولي في الجامعة العبرية في القدس، وعمل سابقا مستشارا قانونيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية. ترجمة : س. عياش

مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

شلومو بروم لـ «المشهد الإسرائيلي»: قدرة الحكومة الإسرائيلية على معاقبة السلطة الفلسطينية بسبب مبادرتها في الأمم المتحدة محدودة جدًا!

* نتائج العملية العسكرية ضد القطاع ستتضح بمرور الوقت *

الرئيس محمود عباس: إصرار على التوجه للأمم المتحدة. (أ ف ب)

كتب بلال ضاهر:

خرجت إسرائيل من العملية العسكرية «عمود السحاب»، التي شنتها ضد الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، الأسبوع الماضي، لتدخل إلى معركة سياسية - دبلوماسية ضد السلطة الفلسطينية، في نهاية الأسبوع الجاري. وبينما جاءت التفسيرات حيال نتائج العملية العسكرية في القطاع متباينة، إلا أن نتائج الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة، وقبول فلسطين دولة غير كاملة العضوية في هذه المنظمة الدولية، تبدو خطوة محسومة سلفا لصالح الفلسطينيين.

وتشير التقديرات في إسرائيل، وفقا لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الاثنين، إلى أن ما بين ١٣٠ إلى ١٥٠ دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ستصوت إلى جانب الطلب الفلسطيني وستعترف بفلسطين دولة غير كاملة العضوية في المنظمة الدولية. كذلك تتوقع إسرائيل أن تصوت نصف دول الاتحاد الأوروبي على الأقل إلى جانب الطلب الفلسطيني، وعمليا فإن دولا قليلة جدا ستصوت ضد الطلب الفلسطيني.

ورغم إعلان الإدارة الأميركية عن معارضتها للخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة، إلا أنها تتحسب من خطوات إسرائيلية تعقب التصويت على الطلب الفلسطيني وإقراره في الجمعية العامة، بعد غد الخميس.

وأفادت صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، بأن وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، حذرت خلال زيارتها لإسرائيل يوم الاربعاء الماضي، رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزيري الدفاع، إيهود باراك، والخارجية، أفيغدور ليبرمان، من رد فعل إسرائيلي صارم على نجاح الخطوة الفلسطينية، ولوحت بأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية.

لكن يبدو أن حكومة نتنياهو لم تتقبل التحذير الأميركي، وتلوح بعقوبات ستفرضها على السلطة الفلسطينية في حال نجاح خطوتها في الأمم المتحدة.

ويواصل ليبرمان المطالبة بإسقاط الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، فيما يطالب وزير المالية الإسرائيلي، يوفال شتاينيتس، بتجميد أموال الضرائب والجمارك التي تجبيها إسرائيل لصالح الفلسطينيين بموجب اتفاقيات دولية. ويبدو من التقارير الإسرائيلية أن نتنياهو لم يقرر كيف سيتعامل مع هذه القضية، خصوصا في أعقاب الموقف الأميركي.

وفي هذه الأثناء أوقفت إسرائيل عمليتها العسكرية ضد القطاع وأعلنت أن هذه العملية حققت أهدافها، التي أعلنتها في بدايتها، وهي تحقيق الردع ضد الفصائل الفلسطينية، وجعلها تمتنع عن إطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل.

وتعتبر إسرائيل أن علاقاتها مع نظام الإخوان المسلمين في مصر، ومع الرئيس محمد مرسي، قد تحسنت في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار.

وأجرى «المشهد الإسرائيلي» المقابلة التالية، التي تمحورت حول العملية العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة، والخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة، مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، شلومو بروم.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: كيف تنظر إلى نتائج العملية العسكرية «عمود السحاب» ضد قطاع غزة؟

بروم: «أعتقد أنه من السابق لأوانه التحدث عن نتائجها، لأن أهداف العملية العسكرية كانت واضحة جدا، وكان الهدف الأساس تعزيز الردع العسكري كي يكون عاملا في اعتبارات حماس يدفعها إلى منع إطلاق صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل. وسنعرف بعد مرور بعض الوقت ما إذا كانت العملية العسكرية ناجحة أم لا».

(*) ما هي الأسباب التي دفعت إسرائيل إلى الموافقة على وقف إطلاق النار؟

بروم: «السبب الأساس أنه منذ البداية كانت هناك أهداف محدودة للعملية العسكرية. وعمليا فإن الهدف هو وقف إطلاق الصواريخ من غزة وتعزيز ردعنا بواسطة جعل المنظمات الفلسطينية الأخرى تدرك أنها ستدفع ثمنا غاليا بعد الأضرار التي تلحقها بإسرائيل. والشعور في إسرائيل أنه تم تحقيق هذا الهدف بعد الأيام الأولى من العملية العسكرية، ولذا تقرر إنهاء العملية بأسرع وقت ممكن. وأعتقد أنه كان بالإمكان إنهاء العملية العسكرية بعد أربعة أيام وليس ثمانية أيام. والآن يطرح كل واحد من الجانبين تحليلاته حيال الإنجاز الذي حققه في جولة القتال هذه، وهي تحليلات تتناقض مع تحليلات الجانب الآخر. وإحدى المصاعب في هذا السياق هي أنه لا توجد اتصالات أو محادثات مباشرة بين الجانبين وإنما تجري بوساطة طرف ثالث، وكل جانب يفسر التفاهمات لوقف إطلاق النار كما يريد. وأعتقد أن ما يوجه حماس هو الشعور لديها بأن وضعها الاستراتيجي تحسن لأنه أصبح يوجد في مصر حكم مؤيد لها، وهو حكم الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي. لكني لا أعرف ما إذا كانت مخطئة في هذه الناحية، لأن هذا لم يمنع إسرائيل من شن عملية عسكرية في نهاية الأمر».

(*) هل الانتخابات العامة في إسرائيل، التي ستجري بعد أقل من شهرين، كانت عاملا في اتخاذ القرار الإسرائيلي بوقف إطلاق النار؟

بروم: «بشكل عام لا يمكن عزل زعماء سياسيين عن اعتبارات سياسية. وأعتقد أن الانتخابات الإسرائيلية كانت أحد الاعتبارات لوقف إطلاق النار، بمعنى أنه كان واضحا لنتنياهو وتحت ضغط الرأي العام واحتمال أن يتجاوزه خصومه السياسيون، مثل رئيسة العمل، شيلي يحيموفيتش، ورئيس حزب 'يوجد مستقبل'، يائير لبيد، من جهة اليمين، أن عليه أن يفعل شيئا ما وأنه كلما استمرت العملية العسكرية أكثر فإنها ستزيد من مستوى الخطر عليه في الانتخابات».

(*) هل يتوقع أن يكون هناك تأثير لاتفاق وقف إطلاق النار بوساطة مصر على العلاقات المصرية - الإسرائيلية؟

بروم: «أعتقد أن هذا الحدث ساهم في نهاية الأمر في تحسين العلاقات بين إسرائيل ومصر برئاسة مرسي. لأنه اتضح لكلا الجانبين الإسرائيلي والمصري أنه 'إذا لم نكن متعلقَين الواحد بالآخر فإننا سنكون معلقين الواحد بجانب الآخر'. فالهدوء هو أمر هام بالنسبة لكلتا الدولتين، وتحقيق ذلك يتم من خلال عملهما معا. وأرى أنه توجد محفزات أكثر في الجانب المصري للحفاظ على علاقات مع إسرائيل. والقضية الأيديولوجية لدى مرسي لن تؤثر في هذا السياق».

(*) بعد غد، الخميس، يتوقع أن تصوت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الطلب الفلسطيني بالاعتراف بفلسطين كدولة غير كاملة العضوية في المنظمة الدولية. لماذا تعارض إسرائيل هذه الخطوة الفلسطينية؟

بروم: «لأنها تتخوف من التبعات الفعلية لهذه الخطوة. والتبعات الأساسية هي أنه بمجرد موافقة الأمم المتحدة على قبول الفلسطينيين كدولة غير كاملة العضوية، فإنه سيكون بإمكان الفلسطينيين طلب الانضمام إلى معاهدات دولية وهيئات تابعة للأمم المتحدة. وأكثر ما يقلق إسرائيل هو طلب الفلسطينيين الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. وهذا يعني من ناحية المحكمة الجنائية الدولية هو أن ما يحدث في المناطق المحتلة يدخل تحت الصلاحيات القضائية لهذه المحكمة. وبإمكان الفلسطينيين استخدام هذه المحكمة من أجل التنغيص على إسرائيل، وملاحقة شخصيات إسرائيلية، خصوصا في الجيش، وتقديم شكاوى ضدهم واتهامهم بارتكاب جرائم حرب مثلا، أو تقديم شكاوى ضد الاستيطان، وهذا سيكون مصدر إزعاج كبير بالنسبة لإسرائيل».

(*) كيف ستؤثر هذه الخطوة الفلسطينية، في حال نجاحها، على العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين؟ هل ستنفذ إسرائيل تهديداتها بإلحاق ضرر كبير بالسلطة الفلسطينية إلى حد التسبب بانهيارها؟

بروم: «أعتقد أن الحكومة الإسرائيلية ستسعى إلى معاقبة السلطة الفلسطينية وأبو مازن [الرئيس الفلسطيني محمود عباس]. ولكن قدرتها على تنفيذ ذلك محدودة جدا، لأن انهيار السلطة الفلسطينية يتناقض مع مصالح إسرائيل. لذلك لا أعتقد أن إسرائيل ستقدم على تنفيذ خطوات ستؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية. وما يمكن أن تفعله إسرائيل هو إرجاء تحويل أموال الضرائب والجمارك التي تجبيها لصالح السلطة الفلسطينية. لكن على ضوء الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية فإن عدم تحويل الأموال هو خطوة يمكن تنفيذها لفترة محدودة جدا، لأنه إذا طال استخدام سياسة كهذه فإنها ستؤدي إلى انهيار السلطة».

(*) ويبدو أنه يوجد انعدام توافق حول هذه القضية بين إسرائيل والولايات المتحدة؟

بروم: «نعم. ولكن لا يعني هذا أن الولايات المتحدة تؤيد الطلب الفلسطيني، بل هي تعارض هذه الخطوة وتحاول العمل دبلوماسيا ضدها. غير أن الولايات المتحدة تعتقد أنه في حال ردت إسرائيل بخطوات عقابية ضد الفلسطينيين فإن هذا سيكون خطأ أشد خطورة، ولذا ستحاول منع حدوث ذلك».

(*) إسرائيل لا تريد مفاوضات مع الفلسطينيين ولا تريد وقف الاستيطان ولا تريد أن يتوجه الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة. ما الذي تريده إسرائيل؟ وماذا تريد أن يفعل الفلسطينيون؟

بروم: «أعتقد أن ما يريده نتنياهو هو إجراء مفاوضات بموجب شروط يضعها هو. وأعتقد أيضا أنه مهتم جدا بأن تكون هناك مفاوضات. ربما هو ليس مهتما بالتوصل إلى نتيجة من هذه المفاوضات لكنه يريد مفاوضات كهذه لأن هذا سيجعله في وضع أفضل أمام العالم».

(*) لكن الفلسطينيين باتوا أكثر تيقظا ولا يريدون مفاوضات وفق شروط نتنياهو.

بروم: «صحيح، فهم لا يريدون أن يلعبوا لعبته والدخول في مفاوضات لن تنجم عنها أي نتائج حقيقية».

إعداد: برهوم جرايسي

النمو الاقتصادي في الربع الثالث- ٢ر٩٪

* النمو في الربع الثالث هو الأدنى منذ منتصف العام ٢٠٠٩ * المؤشرات تدل على نمو أقل أيضا في الربع الرابع الجاري وهذا مؤشر للعام المقبل * الشرائح الفقيرة تواجه تضخما ماليا أكثر من باقي الشرائح *

يبحثان عن طعام في حاوية القمامة- آخر التقارير في إسرائيل تؤكد أن تأثير التضخم المالي على الشرائح الفقيرة أكبر من تأثيره على جميع الشرائح الأخرى!

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في الأسبوع الماضي، أن نسبة النمو في الربع الثالث من العام الجاري بلغت ٢ر٩٪ فقط، وهي النسبة الأدنى منذ الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، حينما بلغت النسبة في حينه ١ر٩٪، وكانت تعبر عن استفحال الأزمة الاقتصادية، في حين دلّ تقرير آخر على أن التضخم المالي بالنسبة للشرائح الفقيرة، أعلى بما بين ٤٠٪ الى ٥٠٪ مما هو للشرائح الميسورة.

وكان النمو في الربع الأول من العام الجاري قد بلغ ١ر٣٪ وهي النسبة ذاتها التي كانت في الربع الأخير من العام الماضي، وارتفعت نسبة النمو في الربع الثاني من هذا العام الى ٤ر٣٪ لتهبط في الربع الثالث الماضي الى ٢ر٩٪، في حين أن تقديرات بنك إسرائيل المركزي تتحدث عن نمو إجمالي للعام الجاري بنسبة ٣ر٣٪، ويرفع مكتب الإحصاء المركزي من تقديراته للعام الجاري الى ٥ر٣٪.

وينتظر المحللون معطيات النمو للربع الرابع والأخير الجاري، لكونه مؤشرا أيضا لوضعية النمو الاقتصادي في العام المقبل- ٢٠١٣، الذي تتوقع الدوائر والمؤسسات الاقتصادية أن يشهد نموا أقل من نسبة النمو في العام الجاري.

ويقول مكتب الإحصاء في تقريره إنه على الرغم من نسبة النمو المنخفضة، إلا أنها تبقى ايجابية، وتتأثر من استمرار الارتفاع النسبي للاستهلاك الفردي في إسرائيل. وحسب التقرير، فإن التباطؤ في وتيرة النمو نابع من الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها دول أوروبية، والتي تشكل عنوانا كبيرا للصادرات الإسرائيلية، ففي الربع الثالث طرأ تراجع في صادرات البضائع والخدمات بنسبة ٤ر٥٪، بعد أن سجلت هذه الصادرات في الربع الثاني ارتفاعا بنسبة ١٨٪.

ويظهر من التقرير أن استيراد البضائع والخدمات تراجع في الربع الثالث من العام الجاري بنسبة ٥ر١٢٪، بعد أن تراجعت في الربع الثاني بنسبة ٢ر١٥٪، وهذا التراجع يعكس التراجع الحاد في البضائع والخدمات المدنية الحياتية التي تراجعت وحدها بنسبة ٩ر١٩٪، وهذا بعد أن كان هذا الاستيراد قد سجل في الربع الثاني ارتفاعا بنسبة ٧ر١١٪.

وفي تحليل للمعطيات، يظهر ان الاستهلاك الفردي العام ارتفع في الربع الثالث من هذا العام بنسبة ٥ر١٪ بمعدل سنوي، وكان هذا الاستهلاك قد سجل في الربع الثاني ارتفاعا بنسبة ٢ر١٪ وفي الربع الأول سجل ارتفاعا حادا بنسبة ٣ر٥٪.

ورغم هذا، فإن التقرير يشير الى تراجع استيراد المعدات البيتية الحياتية، بعد أن كانت قد سجلت في النصف الأول من العام الجاري ارتفاعا، إلا أنه اعتمادا على تحليلات سابقة، فإن التراجع في استيراد المعدات البيتية الحياتية يتعلق أحيانا بمسألة الاكتفاء الذي يؤدي الى تراجع الطلب.

تباطؤ اقتصادي

وفي تحليله لتقرير مكتب الإحصاء يقول المحلل الاقتصادي موطي باسوك، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، «إنه ما من شك في أن الاقتصاد الإسرائيلي في حالة تباطؤ، فتقريبا كل معطى اقتصادي جديد يدل على هذا الهبوط، فالتضخم المالي للمستهلك في شهر تشرين الأول الماضي تراجع بنسبة ٢ر٠٪، بعد أن كانت هذه النسبة في شهر أيلول الذي سبقه صفرا بالمئة، وهذا لأن القوة الشرائية الواسعة تتراجع، والأسعار ترتفع، والراتب لا يتحرك، والجمهور يخاف من المستقبل، ولهذا فإنه يحافظ على المال في جيبه».

ويتابع باسوك كاتبا: لقد بادر بنك إسرائيل المركزي الى تخفيض الفائدة البنكية في الشهر الجاري بنسبة ٢٥ر٠٪ لترسو عند ٢٪، من أجل أن يساعد على زيادة النمو وزيادة فرص العمل، وكل المراقبين يتحدثون عن تزايد نسبة البطالة في الأشهر الأخيرة، والآن جاء الختم الرسمي على كل هذه التوقعات، وهو تقرير مكتب الاحصاء المركزي، الذي تحدث عن نسبة نمو ٩ر٢٪ في الربع الثالث من العام، وهي النسبة الأدنى منذ الربع الثاني من العام ٢٠٠٩.

ويقول باسوك: علينا أن لا ننسى أنه قبل فترة ليست قليلة، في الربع الأخير من العام ٢٠١٠، بلغ النمو الاقتصادي نسبة ٢ر٧٪، وهي نسبة ولا في الأحلام في هذه المرحلة، فحينما تكون نسبة النمو أقل، تكون مداخيل الضرائب أقل، ويكون الصرف على التعليم والصحة أقل.

وتابع يقول إن المعطيات التي نشرها مكتب الاحصاء المركزي تدل على أننا في منحدر اقتصادي، فالصادرات من البضائع والخدمات، وهي أحد محركات النمو الكبيرة، شهدت تراجعا في الربع الثالث من العام الجاري، وهذا في الوقت الذي كانت فيه هذه الصادرات مصدرا كبيرا للنمو الكبير الذي شهده الاقتصاد في السنوات الأخيرة.

ويكتب «إن من السيء أننا لا نرى ضوءا في نهاية النفق، لا بل اكثر من هذا، فمن المعقول جدا أن يكون العام المقبل، ٢٠١٣، عاما ليس سهلا اطلاقا على مواطني إسرائيل، فكل المؤشرات تدل على أن النمو الاقتصادي في الربع الأخير من العام الجاري سيكون اقل حتى من النمو في الربع الثالث الماضي، وهذا ما سينعكس على كل النمو الاقتصادي في العام المقبل ٢٠١٣.

«ويواصل صندوق النقد الدولي في طرح التقارير الدورية، التي تدل كلها مؤخرا على تراجع التوقعات من النمو الاقتصادي لهذا العام، إن كان على مستوى العالم، أو على مستوى إسرائيل، ومن مؤشرات ذلك، استمرار التراجع في التجارة العالمية، وبما أن إسرائيل ترتكز على أذرع التجارة في العالم، وخاصة العالم المتطور، فإنها ستتأثر سلبا من تراجع الصادرات للدول المتطورة، خاصة أوروبا».

ويقول باسوك إن في انتظار الجمهور في إسرائيل نذيري سوء: العبء الضريبي في العام ٢٠١٣ سيزداد بنحو ١٤ر٤ مليار شيكل، ما يعادل ٣ر٦ مليار دولار، وهذا بموجب قرار الحكومة منذ الصيف الماضي، الذي يتعلق برفع الضرائب على العديد من المنتوجات، بعد أن كانت قد رفعت ضريبة المشتريات بنسبة ١٪ قبل أكثر من شهرين. والثاني هو أن الحكومة التي ستنتخب وتقر الميزانية العامة للعام المقبل، سيكون عليها إجراء تقليص بنفس القيمة أي نحو ٣ر٦ مليار دولار، ما يعني تراجعا في الخدمات والميزانيات الاجتماعية.

الغلاء للشرائح الفقيرة

واستمرارا لما يقوله باسوك، فقد أوضح تقرير اقتصادي لصحيفة «ذي ماركر» أنه على الرغم من أن التضخم المالي في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري بلغ ٩ر١٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ٧ر١٪، إلا أن التضخم بالنسبة للشرائح الفقيرة في إسرائيل كان ٣ر٢٪، وهذا بسبب الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والحياتية الأساسية، التي هي الصرف الأساس بالنسبة لتلك الشرائح.

وكان التضخم المالي في شهر تشرين الأول قد فاجأ المراقبين، بأن سجل انخفاضا بنسبة ٢ر٠٪ وهذا على الرغم من موجة الغلاء التي تضرب الأسواق الإسرائيلية في الأشهر الأربعة الأخيرة على وجه الخصوص، ولكن كما يبدو فإن موجة الغلاء التي تطال أساسا المواد الأساسية، يواجهها تراجع أسعار الوقود والبيوت، وبذلك فإن تراجع التضخم لم يكن ملموسا لدى الشرائح الفقيرة والضعيفة.

فقد دلّ تقرير مكتب الاحصاء المركزي الشهري، عن الشهر الماضي، أن التضخم المالي قد تراجع بنسبة ٢ر٠٪، وبذلك يكون التضخم المالي قد ارتفع في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري بنسبة ٩ر١٪، وفي الأشهر الـ ١٢ الأخيرة بنسبة ٧ر١٪، وهذا يعني ان التضخم المالي لا يزال يتحرك ضمن مجال التضخم الذي تحدده السياسة الاقتصادية في السنوات العشر الأخيرة، وهو ما بين ١٪ الى ٣٪.

وكانت الحكومة السابقة برئاسة إيهود أولمرت قد اتبعت نظاما خاصا لاحتساب التضخم المالي بالنسبة للشرائح الفقيرة والضعيفة، لدى احتساب المخصصات الاجتماعية، إلا أن هذا الاحتساب الذي كان من المفترض أن يكون أيضا في عمل الحكومة الحالية، جرى إبعاده عن الأنظار، وفي المقابل عاد الحديث في حكومة نتنياهو عن استهداف المخصصات الاجتماعية للشرائح الفقيرة، ضمن تقليص الميزانية العامة المتوقع في العام المقبل- ٢٠١٣.

ويقول تقرير الصحيفة إنه في الوقت الذي ارتفع فيه التضخم بنسبة ٧ر١٪ في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، فإن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة ٣ر٢٪ بالمعدل، بينما ارتفعت أسعار الخضار والفواكه بنسبة ١ر١٢٪، وأسعار البيوت ارتفعت بنسبة ٢ر٢٪، بينما ارتفعت تكاليف صيانة البيوت بنسبة ١ر٦٪، وكل هذه بنود أساسية وتقتطع حصة الأسد من مداخيل الشرائح الفقيرة، ما يعني أن معاناتها من ارتفاع الأسعار في هذه البنود، تكون أكثر من كل الشرائح الأخرى في المجتمع.

إسرائيل: بلاد إمكانيات العمل المحدودة!

بقلم: ميراف أرلوزوروف *

تعريف: في هذا المقال تستعرض المحللة الاقتصادية معطيات بحث جديد تدل على عدم قدرة الغالبية الساحقة جدا من الأجيرين في إسرائيل على تحسين أوضاعها الاقتصادية الاجتماعية، حتى بعد سنوات طويلة من الانخراط في سوق العمل.

في نهاية القرن الـ ١٩ وبداية القرن العشرين تدفق عشرات الملايين على شواطئ الولايات المتحدة الأميركية، التي سوّقت نفسها على أنها «بلاد الإمكانيات غير المحدودة»، بمعنى أنه في دولة واحدة كل فرد بإمكانه أن ينجح، واحتمالات نجاحه متعلقة فقط به، وبمثابرته، وليس بنقطة انطلاقه للعمل.

ولم تكن إسرائيل أبدا دولة ناجحة مثل الولايات المتحدة في تسويق نفسها، ولكن يخيل أنه في فترة ما ساد فيها الاعتقاد بأن قوة الفرد هي التي تحدد مصيره، وليس موطنه الأصلي. وباستثناء عرب إسرائيل، الذين يعانون بشكل واضح من التمييز في سوق العمل، فإن وجهة النظر المسيطرة في إسرائيل، هي إن السماء هي الحدود، لكل من لديه الجاهزية لأن يبذل الجهد، وأن يمتلك تعليما وتأهيلا، وأن يعمل بشكل جاد.

حتى الآن، وفي غياب أبحاث فحصت هذا الموضوع، ترسخت وجهة النظر هذه، وأحد الانعكاسات المؤلمة لقلة المهنية الإسرائيلية في الأبحاث من هذا النوع، هو الأخطاء والنواقص في مؤسسة تركيز الإحصائيات في مكتب الإحصاء المركزي، الذي لم يسمح بتفحص ارتقاء العاملين في إسرائيل، بمعنى احتمالات أن يحسنوا أوضاعهم على مر السنين.

وهذا ما كان حتى الشهر الأخير، الذي نشرت فيه ميري إندفيلد، من مديرية الأبحاث والتخطيط في مؤسسة التأمين الوطني (مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية)، بحثا حول تحسن أوضاع العاملين في إسرائيل، وقد استند البحث إلى معطيات الرواتب في سلطة الضرائب الإسرائيلية.

ورأى بحث مؤسسة التأمين الوطني أنه يجب التأكيد على أن الحديث يجري عن عاملين أجيرين، عملوا بين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٥، وكان عملهم في غالبية تلك السنوات، بمعنى أن البحث تركز أساسا على جمهور عامل ومنتج في إسرائيل، من دون المؤثرات الاجتماعية السلبية لعدم انخراط النساء العربيات والرجال اليهود الأصوليين في سوق العمل، وهذا يؤكد حجم الضائقة في إسرائيل، التي لا تبدأ بالأصوليين اليهود وتنتهي بالعرب وحدهم.

وفحصت مؤسسة التأمين الوطني احتمالات تطور العامل اقتصاديا بين المراتب الاجتماعية الخمس، مثلا أن ينتقل عامل كان في مرتبة اقتصادية اجتماعية متدنية في العام ١٩٩٠ الى مرتبة اقتصادية اجتماعية أعلى في العام ١٩٩٥، وهذا الفحص جرى في ما يخص كل واحد من المراتب الاقتصادية الاجتماعية الخمس (من حيث مستوى المعيشة)، وكان الفحص: هل ارتقى العامل الى مرتبة أعلى أم تدهور الى مرتبة أقل؟ وجرى تقسيم المدة الى ثلاث فترات ١٩٩٠- ١٩٩٥، و١٩٩٥-٢٠٠٠، و٢٠٠٠- ٢٠٠٥.

وكان استنتاج بحث التأمين الوطني حازما غير قابل للتأويل: كلما مر الوقت، تضاءلت فرص ارتقاء العامل من مرتبته الى مرتبة أعلى، فقد تبين ان ٥ر٦٧٪ من العاملين في أدنى مرتبة اقتصادية اجتماعية في العام ١٩٩٠ بقوا في مكانهم في العام ١٩٩٥، وارتفعت هذه النسبة بين الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ الى ٥ر٦٩٪، لترسو النسبة عند ٧٠٪ بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥.

ومن يعتقد أن قلة القدرة على اختراق حدود المرتبة الاقتصادية الاجتماعية الى الأعلى، هي فقط في ما يتعلق بمن هم في المرتبة المتدنية، فقد أخطأ ووقعوا بالوهم، لأنه اتضح ان هذه الظاهرة كانت حتى أكبر في باقي المراتب الاقتصادية الاجتماعية، فمثلا من كانوا في المرتبة الثالثة، بقي ٤٤٪ منهم في مرتبتهم في الفترة الأولى التي تم فحصها، وارتفعت هذه النسبة الى ٥ر٤٨٪ في الفترة الثانية، وإلى ٥ر٥١٪ في الفترة الثالثة، وفي المقابل، فإن الذين هم في المرتبة الخامسة العليا بقي ٧٣٪ منهم في مرتبتهم في الفترة الأولى، و٧٥٪ في الفترة الثانية و٥ر٧٨٪ في الفترة الثالثة، ولم يرتقوا أكثر.

وشملت مسألة عدم تحسن أوضاع العاملين مؤشرات أخرى، فمثلا فرص تحسن الأوضاع لدى النساء كانت اقل من الفرص لدى الرجال، كذلك فإن التدهور نحو الأسفل، كان أكثر من الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية، فمثلا بين الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٥، تحسنت أوضاع ٣ر٢١٪ من العاملين، مقابل تدهور أوضاع ٤ر٢٢٪ من العاملين. وفي الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٥ و٢٠٠٠، تحسنت أوضاع ٤ر١٩٪ من العاملين مقابل تدهور أوضاع ١ر٢١٪ من العاملين. وبين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ تحسنت أوضاع ٦ر١٨٪ فقط من العاملين، مقابل تدهور أوضاع ١ر١٩٪ من العاملين.

من الضروري الإشارة الى أنه ليس لدى مؤسسة التأمين الوطني تفسير لتردي أوضاع العاملين الاقتصادية بين الأعوام ١٩٩٠ و٢٠٠٠، وأحد التقديرات لكون تحسن وتردي الأوضاع كان بوتيرة أعلى من اي فترة أخرى، هو الهجرة الكبيرة من دول الاتحاد السوفياتي السابق، وفي اللحظة التي توقفت فيها الهجرة، تراجع تنقل العاملين بين المراتب الاقتصادية الاجتماعية، في حين أنه بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ كانت فترة ركود اقتصادي كبير، ما يعني عمليا جمودا في تحسن أوضاع العاملين.

والأمر الثاني في تفسيرات المؤسسة، هو بدء استقبال العمال الأجانب في سنوات التسعين، وهذا ما انعكس سلبا على قدرة العاملين في إسرائيل، خاصة من ذوي المؤهلات المنخفضة والتحصيل العلمي المنخفض بأن يحسنوا أوضاعهم، وأن يرفعوا من مستوى رواتبهم ومداخيلهم.

كذلك فإن ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل يقلل بشكل شبه مؤكد من احتمالات تحسن الأوضاع على مدى السنين، فيما أسس العولمة قللت من احتمالات من هم في أعلى مرتبة اقتصادية اجتماعية للأجيرين من ان يحسنوا أوضاعهم أكثر، كذلك فإن ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادات التعليم العالي، وتطور التكنولوجيا، أديا الى اتساع الفجوات بين المراتب الاقتصادية المختلفة.

ونرى أيضا أنه ليس لدى مؤسسة التأمين الوطني مقارنة مع دول العالم، لنعرف ما إذا كان تنقل العاملين بين المراتب العليا هو عال أم منخفض مقارنة مع الوضع القائم في الدول المتطورة، بينما تطرق بحث مؤسسة التأمين الى مسألة اللامساواة في القدرة على تحسن الأوضاع الاقتصادية، وتوصل الى استنتاج بأن مسألة اللامساواة ليست مقلقة وحاسمة، وهذا بحد ذاته وهم.

والأبحاث الأخيرة في الولايات المتحدة حطمت هذا الوهم، لأن اللامساواة مقلقة، فحيثما ازدادت ظاهرة اللامساواة في القدرة على تحسن الأوضاع، تراجعت إمكانيات تحسن أوضاع العاملين، وفي بحث مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية تبين أن ظاهرة اللامساواة في الفرص قد اتسعت كثيرا، وهذا ما قلص فرص العاملين بأن يحسنوا أوضاعهم.

* محللة اقتصادية في صحيفة «ذي ماركر»

موجز اقتصادي

٢٨٪ من السكان ليس لديهم توفير تقاعدي

أظهر استطلاع أجراه مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن نحو ٢٨٪ من السكان في إسرائيل ليس لديهم توفير تقاعدي، رغم وجود قانون يلزم تدريجيا بأن يكون لكل مواطن توفير كهذا، إذ بدأ القانون يسري حاليا على أصحاب الأعمال وذوي المهن الحرة والمستقلين، ولاحقا سيسري أيضا على كافة الأجيرين.

ويقول الاستطلاع إن ٢٨٪ من الجمهور ليس لديهم توفير تقاعدي، ولكن لم يذكر الاستطلاع ما إذا كان هؤلاء جميعا من العاملين، أم أنه يشمل أيضا من باتوا في جيل التقاعد.

كذلك فإن ٣٣٪ من الجمهور من دون تأمين صحي مكمل، عدا التأمين الصحي الرسمي، ولكن حسب الاستطلاع أيضا، فإن هذه النسبة ترتفع بين العرب وحدهم الى ٥٤٪ بينما تهبط بين اليهود الى نحو ٥ر٢٧٪، وهذا بحد ذاته يعكس الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، الناجمة عن استفحال البطالة وقلة فرص العمل بين العرب، وتدني رواتبهم مقابل معدلات رواتب اليهود، وفق تقارير ومعطيات رسمية وغير رسمية.

ويقول الاستطلاع إن ٥٧٪ من الجمهور لديهم توفيرات بنكية، بينما لدى ٣٥٪ توفيرات في صناديق التقاعد التقليدية، إذ هناك توفيرات تقاعد أخرى في شركات التأمين، كذلك لدى ٣٧٪ من العاملين صناديق توفير عمل، وتسمى «صناديق الاستكمال»، وهي امتيازات تمنح أساسا لجمهور العاملين في القطاع العام على كافة تشعباته، ولكن الكثير من الشركات الكبرى تتبع هذا النظام، الذي فيه يكون التوفير ١٠٪ من الراتب الأساس، و٥ر٧٪ من صاحب العمل و٥ر٢٪ من العامل، وهو توفير لست سنوات يتجدد طالما بقي العامل في عمله.

وتبين من الاستطلاع أن نسبة عالية من الجمهور، تتراوح ما بين ٣٠٪ الى ٥٢٪، لا تعرف معلومات عن الفائدة البنكية وتأثير التضخم المالي على توفيراتها وقروضها البنكية، وحسب الاستطلاع فإن نسبة الذين لا يعرفون كانت اعلى مما هي عليه في منظمة الدول المتطورة OECD.

ويقول الاستطلاع إن قرابة ٥٠٪ من المستطلعين أعلنوا أن مدخولهم الشهري لا يكفي لاحتياجاتهم الشهرية وتسديد مصاريف البيت والعائلة، وقال ٤٥٪ إنهم يجدون صعوبة في تسديد الالتزامات الشهرية الثابتة للبيت والعائلة، وفي هذا ارتفاع للنسبة بشكل ملحوظ، إذ قال تقرير لمنظمة OECD عن العام ٢٠٠٩، إن ٤٠٪ من الإسرائيليين يجدون صعوبة في تسديد النفقات والالتزامات الشهرية، في حين أن المعدل القائم في الدول الـ ٣٤ الأعضاء في OECD يتجاوز بقليل نسبة ٢٤٪.

خطة حكومية لتقليص تكاليف النقاهة

أقرت حكومة بنيامين نتنياهو في الأسبوع الماضي توصيات اللجنة الخاصة التي أقامها وزير السياحة ستاس مسجنيكوف، والتي تهدف الى تقليص نفقات النقاهة في إسرائيل بنسبة ٢٠٪ كي تكون قادرة على المنافسة مع دول المنطقة، إذ دلت سلسلة من المعطيات والتقارير على أن أحد الحواجز أمام عدم ارتفاع أعداد السياح الى إسرائيل، أو زيادة أيام إقامتهم فيها، هو التكاليف العالية للنقاهة، التي تقف أيضا عائقا أمام السياحة الداخلية، إذ أن الكثير من السياح الإسرائيليين يفضلون قضاء فترات النقاهة خارج إسرائيل وفي الدول المجاورة، مثل مصر أساسا وتركيا بسبب انخفاض التكلفة المالية.

ومن المفترض اتخاذ إجراءات سريعة في غضون ثلاثة أشهر في إطار الخطة، التي بعض بنودها يحتاج الى فترة أطول، مثل بناء المزيد من الغرف الفندقية والفنادق من أجل رفع مستوى المنافسة وتخفيض أسعار الاقامة في الفنادق، رغم أن ارباح الفنادق في إسرائيل تعتبر منخفضة، بموجب استنتاجات اللجنة الخاصة.

وحسب تقرير اللجنة، فإن نسبة الأرباح المنخفضة للفنادق في إسرائيل تعيق بناء فنادق إضافية بالوتيرة الكافية، ورأت اللجنة أنه من أجل زيادة الأرباح يجب تخفيض كلفة الفنادق، من مصاريف جارية، وأيضا تكاليف بناء الفنادق الجديدة.

كذلك دعت اللجنة الى تخفيض ضريبة المسطحات (الأرنونا) وفق التسمية في إسرائيل، أي الضرائب البلدية، وأقامت وزارة السياحة لجنة خاصة، بمشاركة وزارة الداخلية وسلطة الضرائب، من أجل ملاءمة ضريبة المسطحات مع المعدلات القائمة في دول منظمة OECD.

وقالت وزارة السياحة إن تطبيقا كاملا لتوصيات اللجنة الخاصة من شأنه أن يزيد عدد السياح سنويا بحوالي ٢٢٥ ألفا، علما ان عدد السياح في العامين الماضيين وصل الى نحو ٣ر٤ مليون سائح، من بينهم ٢ر٨ مليون الى ٢ر٩ مليون أقاموا في إسرائيل لأكثر من يوم، ومعدل إقامة السائح في إسرائيل خمسة أيام.

وفي المقابل، فقد أعلن اتحاد الفنادق في إسرائيل، واتحاد وكلاء السفر، عن إلغاء رحلات سياح الى إسرائيل في الشتاء المقبل، بنسب تصل الى ٣٠٪، وهذا كما يبدو على خلفية تفجر الأوضاع الأمنية في البلاد في الأسبوع الماضي.

وقال مدير عام اتحاد وكلاء السفر يوسي فتال لصحيفة «ذي ماركر» إن نسبة إلغاء الرحلات الى إسرائيل حتى شهر آذار المقبل تتراوح ما بين ٢٥٪ الى ٣٠٪، وإلغاء هذه الرحلات لن يتم تعويضه، لأن السياح خرجوا الى عطلة متعددة العناوين في المنطقة، والآن قرروا استثناء إسرائيل من جولتهم، ولهذا لا يمكن تعويض هذه السياحة التي تم إلغاؤها.

وقال مدير عام السياحة الداخلة الى إسرائيل أمنون بن دافيد إنه تم الغاء وصول مجموعات سياحية كبيرة، خاصة في شهر كانون الأول، وبشكل خاص السياح الذين يأتون للحجيج في الأماكن المقدسة في موسم عيد الميلاد المجيد.

وقال بن دافيد إن إلغاء الحجوزات السياحية طال أيضا السياحة الداخلية، وخاصة مدينة إيلات، التي تواجه في الأيام الأخيرة، موجة إلغاء واسع لحجوزات السياح، على الأقل للشهرين المقبلين.

الجزء الثاني والأخير من وثيقة جديدة صادرة عن «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن»

الضرر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بـ «أمن إسرائيل القومي» جسيم للغاية!

* يتعين الآن على إسرائيل حتى في ظل توقف المفاوضات القيام بسلسلة خطوات وإجراءات فيما يتعلق بموضوع المستوطنات تتيح إمكان التوصل إلى تسوية سياسية في المستقبل *

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

الاستيطان: الايديولوجيا المسلحة بذريعة الأمن.

تعريف

تتناول هذه الوثيقة، التي صدرت حديثا عن «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» (جمعية خبراء في شؤون الأمن القومي أسسها الجنرال احتياط أهارون ياريف)، مسألة تأثير المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية على «أمن إسرائيل القومي»، وتدرس بشكل مفصل تأثير المستوطنات على المفاهيم والأبعاد المختلفة للأمن القومي، ومن ضمن ذلك الجوانب العسكرية والسياسية والقانونية والاقتصادية.

ويقول معدو الوثيقة المطولة، التي ننقل هنا ملخصا لأهم ما ورد فيها، إن خلاصة دراستهم للمسألة تبيّن أن هذا المشروع الاستيطاني «ليس أنه لا يساهم في أمن إسرائيل القومي فحسب، وإنما أيضًا يشكل، في جوانب ونواح مهمة، عبئا كبيرا على الجيش الإسرائيلي وعلى دولة إسرائيل عموما». وقد نشرنا الجزء الأول منها في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي» (٢٠١٢/١١/٢٠)، وفيما يلي الجزء الثاني والأخير.

ثمة إجماع واسع في صفوف المجتمع الدولي على أن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية (المحتلة) يشكل مظلمة قانونية وأخلاقية على حد سواء، ويمثل عقبة ملموسة أمام إمكان التقدم نحو التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين.

إن لموضوع المستوطنات تأثيرا سلبيا على مكانة إسرائيل في الساحة الدولية، وهذا التأثير ينبع من عدة عوامل بينها ما يلي: عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الدولي؛ عدم الالتزام بالتسوية من جانب إسرائيل، وهو ما يتجلى من خلال استمرار أنشطة البناء والتوسع في المستوطنات؛ هذا فضلا عن النكوص العام والشامل في المكانة الأخلاقية لإسرائيل.

لقد شكل موضوع المستوطنات على امتداد السنوات مشكلة جوهرية في علاقات إسرائيل مع دول أخرى ومن ضمنها الدول الصديقة الأقرب لها. غير أن امتناع إسرائيل عن القيام بأية مبادرة سياسية وفي الوقت ذاته مواصلة أنشطة البناء والتوسع في المستوطنات وعدم إخلاء مواقع استيطانية غير قانونية، أدى في السنوات الأخيرة إلى وضع وجدت فيه نفسها في حالة من العزلة المتزايدة والخلافات المتفاقمة.

وعلى سبيل المثال فقد حظي مشروع قرار إدانة إسرائيل في مجلس الأمن الدولي في شهر شباط ٢٠١١ بتأييد ١٤ دولة من أصل ١٥ دولة عضوا في المجلس، ومن ضمنها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

كذلك أعلنت الولايات المتحدة الأميركية، التي استخدمت الفيتو التقليدي ضد مشروع قرار الإدانة، أنها لا تزال تعتبر أن المستوطنات غير شرعية.

هناك خلافات علنية بين إسرائيل والدول الصديقة لها حول موضوع المستوطنات، تطفو على السطح بتواتر كبير. ويمكن أن نذكر في هذا السياق الأزمة بين مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل وبين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو حول المصادقة على خطط بناء جديدة في مستوطنة جيلو (جنوب القدس المحتلة)، في تشرين الأول ٢٠١١، وكذلك الأزمة الشديدة التي نشبت حول مصادقة الحكومة الإسرائيلية على مزيد من البناء التوسعي في مستوطنة هار حوما (جبل أبو غنيم) في أثناء زيارة نائب الرئيس الأميركي (جو بايدن) في آذار ٢٠١٠، والتي صرح هذا الأخير في أعقابها أن البناء التوسعي في المستوطنات يقوض الثقة الضرورية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

كذلك طفت على السطح أزمة حادة في كانون الأول ٢٠١١ حين شجبت كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال بشدة السياسة الاستيطانية الإسرائيلية بشكل صريح في مجلس الأمن الدولي، وخرجت في موقف قالت فيه «إن المستوطنات توجه رسالة مدمرة فيما يتعلق بنوايا إسرائيل». من جهته صرح وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان في تعقيب له إن الدول الأوروبية «ليست ذات صلة».

إن هذه الخلافات الحادة تخلق مزيدا من الصعوبات أمام التوصل إلى تعاون مع الدول الحليفة لإسرائيل في مواضيع شتى أخرى تريد فيها الأخيرة الحصول على مساعدات بأشكال مختلفة، ابتداء من التأييد لمواقفها في المؤسسات الدولية، وانتهاء بالمحافظة على تفوقها النوعي عن طريق الحصول على قدرات عسكرية متقدمة من حلفائها.

بالإضافة إلى ذلك، وفي الوقت الذي تتطلع فيه إسرائيل دائما إلى فصل مسألة المستوطنات عن مسائل أمنية أخرى مثل تهديد الإرهاب وحتى التهديد الإيراني، فإن التآكل في مكانتها الأخلاقية النابع من استمرار مشروع الاستيطان يؤدي إلى تقليص حيز المناورة في الساحة الدولية ويخلق صعوبات أمام الدول المتحالفة معها في الوقوف إلى جانبها حتى في المواضيع الآنفة الذكر التي يوجد تأييد مبدئي للمواقف الإسرائيلية بشأنها. هذه الخلافات لا تقوض علاقات إسرائيل مع حليفاتها فحسب، وإنما تخدم أيضا الدول المعادية لإسرائيل من حيث أنها تضعها في الساحة الدولية باعتبارها الطرف الذي يخرب الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية، وكدولة تنتهج القوة والغطرسة وتتجاهل القانون الدولي.

تأثير الاستيطان على سلطة القانون في الضفة الغربية وإسرائيل

أدى التطلع للاستيطان في الضفة الغربية إلى غياب وجود سلطة قانون إسرائيلية فعالة تجاه المستوطنين. ومن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع: منذ ما يزيد على أربعة عقود تقوم إسرائيل بالاستيلاء على أراض في الضفة الغربية لغرض بناء المستوطنات عليها. ولغاية بداية عقد التسعينيات مارست هذه العملية بصورة منظمة في أغلب الحالات، سواء من حيث أنه كان قد تم وضع اليد مسبقا على هذه الأراضي من قبل الحكومة الإسرائيلية، أو جرى الاستيلاء عليها من قبل المستوطنين وتم فيما بعد تنظيم ذلك من جانب الحكومة بصورة قانونية، وبعد تجميد البناء في المستوطنات خلال فترة حكومة إسحق رابين (١٩٩٢-١٩٩٥) بدأت عملية الاستيلاء على الأراضي من قبل المستوطنين بتشجيع من وزارات حكومية معينة، ولكن خلافا للقانون المطبق في «المناطق» الفلسطينية. وقد شجع هذا النشاط عمليات الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بالقوة بهدف إقصاء الفلسطينيين عن أرضهم، ومن أجل تحقيق هذه الغاية مورست أنشطة عنيفة ضد الفلسطينيين من قبيل اقتلاع أشجار الزيتون، إحراق البيوت والسيارات والممتلكات والمساجد وحتى التعدي جسديا وبالقوة على الفلسطينيين.

وتخضع منظومة تطبيق القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الدولي لمسؤولية الجيش الإسرائيلي الذي تولى دور الجهة السيادية المسؤولة عن النظام والأمن وحقوق الإنسان المتعلقة بالفلسطينيين. غير أن الجنود الإسرائيليين الموكلين بمهمة حماية المستوطنين يرون في الفلسطينيين عدوا ويواجهون صعوبة في تطبيق القانون على المستوطنين الذين يقومون بالاعتداء على الفلسطينيين. ليس هذا فحسب، بل إن قسما من الجنود الإسرائيليين يتماثل أيديولوجيا مع المستوطنين مما يصعب أكثر عملية ممارسة كافة صلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهي صلاحيات موجودة في يدي رجل واحد في الضفة الغربية هو القائد العسكري للمنطقة. ويخضع هذا الأخير لقائد المنطقة العسكرية الوسطى الذي يخضع لرئيس هيئة الأركان العامة الذي يخضع بدوره لوزير الدفاع الذي يخضع لرئيس الحكومة. من هنا، فإن جهاز تطبيق القانون في الضفة الغربية يتبع ويخضع لسيطرة المستوى السياسي الأعلى في إسرائيل، ويشكل بالتالي، من ناحية فعلية، أداة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان والتوسع. وعليه، فإن جشع الاستيلاء على الأراضي في الضفة الغربية، والذي تهب رياحه من جهة المستوى السياسي المسؤول عن تطبيق القانون، حوّل الجهة المطبقة للقانون إلى جهة ذات مصلحة بشكل سافر وجلي. وبما أن تطبيق القانون هو بمثابة وظيفة شبه قضائية تتطلب في المقام الأول، الموضوعية، فإن تطبيق القانون في إسرائيل والضفة الغربية، سواء على الإسرائيليين أو على الفلسطينيين، يعاني في جوهره من تضارب مصالح خطير يلغي إمكانية تطبيق القانون هناك. ولا يقدم الإسرائيليون للمحاكمة أمام محاكم عسكرية، بموجب القانون الدولي، بسبب رفضهم، وإنما تتم مقاضاتهم في إسرائيل التي يخضعون إلى قانونها، هذا فيما يحاكم الفلسطينيون أمام محاكم عسكرية من قبل قضاة يرون فيهم (أي في الفلسطينيين) أعداء، وبموجب القانون المطبق في «المناطق»، والنتيجة أنه يطبق في المنطقة (الضفة الغربية) نظامان قضائيان منفصلان، أحدهما للإسرائيليين وآخر للفلسطينيين، محاكم مختلفة وقانون مختلف، ومعاملة منحازة لصالح الإسرائيليين ومجحفة بحق الفلسطينيين.

تأثير الاستيطان على سلطة القانون في إسرائيل

أدى فتح أبواب المحكمة الإسرائيلية العليا بعد العام ١٩٦٧ أمام الفلسطينيين الذين يحق لهم الالتماس (الاستئناف) أمامها ضد المس بحقوقهم، إلى تقديم سلسلة التماسات إلى المحكمة العليا ضد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود. وتقدم الالتماسات غالبا، باسم فلسطينيين، من جانب منظمات حقوقية، وغاية هذه الالتماسات الدفاع عن الفلسطينيين وحماية حقوقهم من جهة، ومحاولة تغيير السياسة الاستيطانية الإسرائيلية عن طريق قرارات وأحكام تصدرها المحكمة العليا في إسرائيل من جهة أخرى. وينظر الجمهور الإسرائيلي إلى قبول المحكمة لبعض الالتماسات على أن ذلك يمثل قرارات ذات بعد سياسي، مع أنها عمليا قرارات يمليها القانون.

وفيما يتعلق بمسألة شرعية المستوطنات في الضفة الغربية في حد ذاتها، فإن المحكمة الإسرائيلية العليا لم تبت أو تحسم رسميا في الماهية القانونية للمستوطنات، لكنها تعاطت معها كما لو كانت قانونية وشرعية، وهذا فيما اعتبرت محكمة العدل الدولية في لاهاي، في قرار صدر عنها في العام ٢٠٠٥، أن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية وذلك بموجب المادة ٤٩ من معاهدة جنيف الرابعة. ومن ناحية عملية فإن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية يشير إلى ضعف المحكمة الإسرائيلية العليا، والتي ما زالت عاجزة عن الإيعاز للحكومة الإسرائيلية بتغيير السياسة الاستيطانية التي تعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي، وبالتالي اضطرت المحكمة في نهاية المطاف إلى الدفاع عن الأنشطة والسياسة الاستيطانية والتعاطي معها كما لو أنها قانونية.

ويؤدي الاستيطان في الضفة الغربية إلى انزلاق أعمال الإخلال بالقانون التي تقع في الضفة إلى داخل إسرائيل ذاتها، مثل الأعمال التي تتم تحت شعار «جباية الثمن» والتي تحدث داخل إسرائيل أيضا وتشمل حرق مساجد، والمس بممتلكات للمواطنين العرب، وترديد هتافات عنصرية، وارتكاب أعمال عنف ضد دعاة سلام إسرائيليين، وكل ذلك كأعمال انتقامية وإرهاب ضد إخلاء مواقع استيطانية غير قانونية في «المناطق»، والتي تشكل بدورها أيضا نوعا من التحدي لسلطة القانون في إسرائيل.

وعليه فقد أوجد الاستيطان في «المناطق» سلطة قانون غير فعالة في الضفة الغربية في كل ما يتعلق بحماية الفلسطينيين من تعديات المستوطنين، وخلق أيضا وضعا بنيويا ينطوي على تمييز بسبب وجود نظامين قانونين مختلفين لليهود والفلسطينيين القاطنين في ذات البقعة الجغرافية، وأدى إلى تأثير سلبي للمستوطنات على مكانة المحكمة العليا في إسرائيل، والتي تعتبر إحدى الركائز المركزية لسلطة القانون في دولة إسرائيل.

من هنا فقد أفضى المشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية إلى المس بسلطة القانون في إسرائيل وذلك كنتيجة للمس بمكانة وهيبة المحكمة العليا في صفوف الجمهور الإسرائيلي وكذلك في المجتمع الدولي، وإلى انزلاق أعمال العنف والتحريض التي يمارسها المستوطنون (مثل «جباية الثمن») إلى داخل إسرائيل، وبما أن سلطة القانون هي مكون حيوي في الأمن القومي الإسرائيلي، فإن المس بها يرتبط بأثمان باهظة تضعف أمن إسرائيل القومي.

تأثير المستوطنات على الاقتصاد الإسرائيلي

في إطار الأمن القومي في مغزاه الواسع، ثمة أهمية بالغة أيضا للمسألة الاقتصادية المرتبطة باستمرار المشروع الاستيطاني، ذلك لأن الواقع السياسي والأمني والقانوني للضفة الغربية يحوّل وجود المستوطنات فيها إلى عبء متعدد الطبقات بالنسبة لدافع الضرائب الإسرائيلي. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى السمات الرئيسة المتعلقة بهذا الموضوع، على الرغم من عدم توفر جميع المعلومات والمعطيات اللازمة في هذا الخصوص:

أولا - ٧٥٪ من المستوطنين في الضفة الغربية ما زالوا يعتاشون من العمل داخل الخط الأخضر، وهذه الحقيقة - بالإضافة إلى اعتبارات مرتبطة بأمن المستوطنين - تتطلب من حكومة إسرائيل توظيف المليارات في إقامة شبكة طرق سريعة، وصيانتها، فبالإضافة إلى الشوارع المركزية «عابر السامرة» و«عابر بنيامين» و«عابر يهودا»، شقت إلى المستوطنات مئات الكيلومترات من الطرق والشوارع الالتفافية.

ثانيا- إن أحداث العنف الناتجة عن النزاع ترغم إسرائيل على تخصيص «رزمة تحصين وحماية» تتطلب موارد كثيرة من أجل هذه المستوطنات وذلك على عدة مستويات:

للمستوطنة ذاتها: إحاطة كل مستوطنة بجدار الكتروني، وطريق لتسيير دوريات حراسة، وأبراج حراسة، ووسائل مراقبة وفرقة حماية ووسائل إنذار وبوابة كهربائية، إضافة إلى تخصيص حافلات محصنة وسيارات مرافقة لموردي الخدمات للمستوطنات وغير ذلك.

لمراقبة الفلسطينيين: منظومة من المعابر والعوائق والحواجز والبوابات ونقاط الرقابة والتفتيش.

الجدار الأمني - جدار الفصل، الذي صادقت الحكومات الإسرائيلية على بنائه بطول ٨١٥ كم- وهو مسار يزيد طوله بنحو ثلاثة أضعاف عن طول الخط الأخضر، وبتكلفة تبلغ ١٥ مليون شيكل لكل كيلومتر، والذي جرى زيادة طوله بصورة غير منطقية فقط من أجل ضم أقصى عدد من المستوطنات .

لضمان قدوم الإسرائيليين للاستيطان إلى الشرق من الخط الأخضر، يتعين على الحكومة الإسرائيلية أن تضمن رفاهية هؤلاء المستوطنين، وكذلك فإن الميزانية المحولة للسلطات المحلية للمستوطنات في الضفة الغربية تزيد بنحو الضعفين عما تحصل عليه السلطات المحلية التي تضم حجما مماثلا من السكان داخل إسرائيل. كذلك فإن الإسرائيلي الذي يستوطن في الضفة الغربية يحصل على إضافة لقرض السكن بواسطة قرض بقيمة ٩٧٢٠٠ شيكل بشروط مريحة لكل من يبتاع شقة في المستوطنات ولا توجد في حوزته شقة في مكان آخر. إضافة إلى ذلك يحصل مثل هذا الشخص على تمويل بنسبة ٥٠٪ من تكلفة تطوير مشروع البناء وتخفيض بنسبة ٦٩٪ من قيمة الأرض وإضافات تمويلية أخرى في مجالات التعليم والصحة وغير ذلك.

إن هذه الطبقات التمويلية كافة لا بد منها من أجل الاحتفاظ بالمستوطنات، وهكذا وبشكل غير مباشر عن طريق خزينة الدولة والميزانية العسكرية وما شابه فإن العائلة التي تقيم داخل الخط الأخضر تمول بيت وأمن ورفاهية المستوطن الاقتصادية خارج الخط الأخضر.

ووفقا لمعطيات عالم الاجتماع شلومو سبيرسكي، فإن من الممكن طرح موقف، فيما يتعلق بالعشرين عاما الأولى للاحتلال (حتى اندلاع الانتفاضة الأولى العام ١٩٨٧)، فحواه أن السيطرة الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية كانت «مجدية» (على الأقل بالنسبة لقطاعات معينة في المجتمع الإسرائيلي) ولكن منذ ذلك الوقت وحتى الآن فإن الاحتلال والمستوطنات كمكون مركزي من مكوناته، يجبيان ثمنا آخذا في الازدياد من مجمل المجتمع الإسرائيلي، وهذا الثمن هو ثمن اقتصادي سافر لكنه أيضا ثمن اجتماعي ذلك لأن الضرر المتراكم الذي يلحق بنسيج المجتمع الإسرائيلي، وخاصة العناصر الضعيفة في صفوفه، لا يقل جسامة. على الرغم من الصعوبة الملموسة في تقدير الثمن الدقيق جراء المعلومات السرية المرتبطة بذلك، فقد قدر سبيرسكي في العام ٢٠٠٥ بأن التخمين الأدق والأفضل لتكلفة الاحتلال (حتى العام ١٩٨٧) هو ١٠٠ مليار شيكل.

بعض سمات المرحلة الحالية من النزاع

بعد فشل إسرائيل والأردن في التوصل إلى اتفاق يسوي القضية الفلسطينية، وعقب قبول منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، تم في العام ١٩٨٨ تمهيد الطريق نحو الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا الأمر وجد تعبيرا له لاحقًا في اتفاقيات أوسلو المبرمة في العام ١٩٩٣.

وفي العام ١٩٨٨ قامت أيضا معارضة لمنظمة التحرير تمثلت في حركة «حماس» التي أضافت البعد الوطني إلى البعد الديني ورفضت أي حل أو تسوية مع إسرائيل، متزعمة طوال عقدين، جنبا إلى جنب مع حركة الجهاد الإسلامي وفصائل أخرى، «حرب الإرهاب» ضد إسرائيل وضد عملية السلام.

وفي العام ٢٠٠٦ فازت الحركة في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية وأقامت حكومة برئاسة إسماعيل هنية، ثم سيطرت في العام ٢٠٠٧ عسكريا على قطاع غزة الذي لم يعد فيه تواجد إسرائيلي في أعقاب خطة الانفصال التي نفذت في العام ٢٠٠٥.

وبعد عشرين عاما من المفاوضات المصحوبة بموجات عنف بين الطرفين، لم يجر حتى الآن التوقيع على اتفاق دائم على الرغم من مؤتمرات القمة: كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، وطابا في العام ٢٠٠١، وأنابوليس في العام ٢٠٠٧.

ومنذ إعادة انتخاب بنيامين نتنياهو (زعيم حزب الليكود اليميني) لرئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩ جرت عدة محاولات لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين برئاسة محمود عباس (أبو مازن)، لكنها لم تسفر عن أية نتائج، وما زال الطلب الفلسطيني المقدم للأمم المتحدة في أيلول ٢٠١١ للاعتراف بدولة فلسطين كعضو مراقب مطروحا على جدول الأعمال وكذلك أيضا اتفاق المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس».

تلخيص

إن «الاستيطان المدني في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)» و«أمن إسرائيل» هما مفهومان يحتلان الآن مكانا مركزيا في لب النزاع. هذه الوثيقة تتفحص للمرة الأولى مجمل العلاقات القائمة والمتوقعة بين مشروع الاستيطان في مناطق الضفة الغربية وبين أمن إسرائيل القومي على اختلاف مكوناته، وتقدم (الوثيقة) استنتاجات واضحة في هذا الصدد.

أولا- كما بينا آنفا بالتفصيل، فإن المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية لا يعزز ولا يدعم أمن إسرائيل القومي.. فضلا عن ذلك فإنه مرتبط بأثمان ومخاطر جسيمة بالنسبة للأمن القومي الإسرائيلي ويضر بالمكانة الدولية والمناعة الاجتماعية، ويؤدي إلى المس بسلطة القانون في إسرائيل، ويشكل عقبة مركزية تحول دون التقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. إن المصلحة الأمنية الإسرائيلية الجلية هي في التوصل إلى تسوية سياسية تؤدي إلى إنهاء النزاع وتعيين الحدود وقيام دولتين بين البحر والنهر، ولذلك فإن الضرر الذي يلحقه المشروع الاستيطاني بأمن إسرائيل القومي هو ضرر جسيم للغاية.

ثانيا- بما أن تطور المشروع الاستيطاني اقترب من مرحلة اللاعودة التي تحول دون التوصل إلى تسوية سياسية- حتى وإن رغب زعماء الجانبين في ذلك- فإنه ينبغي العمل بصورة فورية من أجل وقف هذا التطور، بمعزل عن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. يتعين الآن على إسرائيل، من أجل أمنها القومي- حتى في ظل حالة توقف المفاوضات- القيام بسلسلة خطوات وإجراءات فيما يتعلق بموضوع المستوطنات، تتيح التوصل إلى تسوية سياسية في المستقبل.

ومثل هذه الخطوات لا ترتبط بالضرورة بتقديم تنازلات أمنية، وقد تشمل في المرحلة الأولى تقليص البناء المخصص للسكن والبنى التحتية في المستوطنات ليقتصرا على الكتل الاستيطانية الكبيرة فقط، وتشجيع سكان المستوطنات المعزولة على الانتقال إلى داخل «الخط الأخضر»، وسط تهيئة قاعدة وبنية تحتية واسعة من أجل استيعابهم، وغير ذلك من خطوات تتم في نطاق خطة شاملة تتعدى الغاية من هذه الوثيقة.

إن هذه الخطوات تعتبر اليوم حيوية وضرورية لأمن دولة إسرائيل، ليس فقط لفائدة التوصل إلى تسوية سياسية مستقبلية، وإنما أيضا من أجل تفادي الأثمان الأمنية والسياسية الجسيمة التي يمكن أن تدفعها إسرائيل إذا ما نشبت أزمة على خلفية الوضع القائم، وخاصة في ضوء الإعصار السياسي الذي يجتاح العالم العربي في هذه الآونة.

إعداد: بلال ضاهر

تقرير جديد:

المؤسسات الحريدية واليمينية المتطرفة المستفيد الأساس من ميزانيات الدعم الحكومية!

* «وزارة التربية والتعليم تضع عراقيل كثيرة أمام منظمات يهودية تؤمن بالتعددية الفكرية»! *

تمنح الوزارات الإسرائيلية المختلفة ملايين الشيكلات، خارج ميزانياتها العادية، لمؤسسات وجمعيات بموجب أنظمة ومعايير محددة، لكن تقريرا تم نشره مؤخرا، أظهر أن المستفيد الأساس من هذه الميزانيات هو مؤسسات حريدية ويمينية متطرفة، وأن الوزارات تميّز ضد جمعيات ومؤسسات علمانية «تنشد التعددية الفكرية».

وتبين أيضا، أن السلطات المحلية العربية حصلت على أقل من ٢٪ من ميزانيات كهذه منحتها وزارة الثقافة والرياضة. وأظهر التقرير أن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية يمنح ميزانيات خاصة لمؤسسات تابعة أو مقربة من حزب الليكود الحاكم.

وأفاد التقرير، الذي نشرته صحيفة «هآرتس» مؤخرا، بأن شبكة «إل هَمَعيان»، وهي الجهاز التعليمي التابع لحزب شاس الشريك في التحالف الحكومي، حصلت على مبلغ ١٢ مليون شيكل، في العام الماضي، لتمويل «دروس التوراة والثقافة اليهودية التي لا تدخل في إطار منهاج التعليم الرسمي». وهذه المنحة المالية هي إضافة إلى الميزانيات الحكومية العادية التي تحصل عليها. وتبين أن هذه الشبكة هي الفائز الأكبر، ولكن ليس الوحيد، بمبلغ إجمالي قيمته ٣٥ر٣ مليون شيكل تم منحه في العام الماضي إلى مؤسسات دينية يهودية أرثوذكسية أو حريدية، وبعضها ينشط في مجال التبشير الديني الحريدي. وحصلت حركات دينية يهودية غير متعصبة من هذا المبلغ على ١٠٠ ألف شيكل فقط.

وقالت الصحيفة إن العديد من الوزارات الإسرائيلية تمنح أموالا لدعم مؤسسات من خارج ميزانياتها السنوية. وتوجد معايير واضحة لهذا الدعم المالي وعلى المؤسسات التي تطلب الحصول على تمويل كهذا أن تستوفي شروطا يتم النشر عنها بين حين وآخر.

وقالت مسؤولة في منظمة تنشط في مجال الثقافة اليهودية، لكن ليس من وجهة النظر الأرثوذكسية أو الحريدية، إن «كل شيء يبدو قانونيا. فهناك أنظمة مفتوحة أمام الجميع، يتم نشرها على الملأ، وحتى أن مسجل الجمعيات ووزارة المالية يوجهان انتقادات أحيانا. ولكن من الناحية الفعلية، فإن الدعم المالي لا يتم تقسيمه بصورة متساوية بين المنظمات، وبالتأكيد ليس بصورة نزيهة. والمسؤولون في الوزارات يعرفون جيدا كيف يعوضون أولئك القريبين من قلوبهم أو من معتقدهم السياسي، ويهتمون بأن يحصلوا أكثر من الباقين».

وأضافت المسؤولة نفسها، طالبة عدم ذكر اسمها خوفا من قطع التمويل الحكومي عنها، أن «وزارة التربية والتعليم تضع عراقيل كثيرة أمام منظمات يهودية تؤمن بالتعددية الفكرية. وتتم مطالبة هذه المنظمات بإثبات نشاطها خلال سنوات ماضية، وخاصة في كل ما يتعلق بعدد ساعات التعليم وعدد المتعلمين. وبشكل عجيب، تكون هذه المعايير في صالح الجمعيات الحريدية. وهكذا نشأت دائرة مغلقة من الجمعيات من نوع معين تتمتع على مدار سنوات بدعم حكومي. ومن الصعب جدا على منظمات جديدة، خاصة إذا ما كانت تنشد التعددية الفكرية، الدخول إلى هذه الدائرة».

وقال شخص آخر يعمل في مجال التعليم والثقافة اليهودية إنه تتسرب من دوائر وزارة التربية والتعليم، المسؤولة عن بلورة أنظمة التمويل هذه، معلومات إلى الجمعيات الدينية والحريدية، حول تعديل الأنظمة والمبالغ والمعايير التي تحدد حجم التمويل.

وأضاف أن «المنظمات التي لا تطلع على هذه التغييرات بإمكانها أن تقدم طلبات للحصول على هذا الدعم حتى اليوم التالي. وفي أفضل الأحوال تحصل على بضع عشرات آلاف من الشيكلات».

وبالإضافة إلى شبكة «إل همعيان» المذكورة، فقد حصلت على دعم حكومي لـ «دروس التوراة والثقافة اليهودية خارج إطار منهاج التعليم الرسمي»، منظمات حريدية أخرى بمبالغ تزيد عن مليوني شيكل لكل منظمة، في حين حصلت منظمة غير حريدية على ٩٩ ألف شيكل، رغم أن حجم نشاطها أكبر من حجم نشاط قسم من المنظمات الحريدية.

دعم المنظمات الاستيطانية

وتمنح وزارة التربية والتعليم دعما مركزيا آخر إلى «المعاهد من أجل اليهودية ودراسة أرض إسرائيل». ووفقا للأنظمة التي وضعتها الوزارة فإن هذا الدعم موجه إلى معاهد تخدم مجمل تلاميذ المدارس اليهودية في إسرائيل.

لكن قائمة المنظمات التي تحصل على هذا الدعم تضمنت تمثيلا بارزا جدا للجمعيات التي تنشط في المستوطنات في الضفة الغربية. ومن هذه المنظمات الاستيطانية «مركز الجولات والتعليم سوسيا - جبل الخليل» و«معهد الخليل»، وقد حصلا على أكبر مبلغ من التمويل الحكومي وبلغ ما بين ٥٥٠ - ٦٠٠ ألف شيكل لكل واحدة من هاتين المنظمتين. وحصلت الجمعيات الاستيطانية على مبلغ إجمالي وصل إلى ٣ ملايين شيكل، ويعادل ثلث الدعم في هذا المجال. وحصلت على أكبر مبلغ جمعية «معهد الجولان» وبلغ ٦٩٢ ألف شيكل.

وحصلت جمعية «إلعاد» التي تعمل على تهويد حي سلوان الفلسطيني في القدس، على مبلغ ٤٦٦ ألف شيكل. كذلك حصلت جمعية «المعهد لمعرفة الهيكل» على تمويل بمبلغ ١٨٩ ألف شيكل، وهي جمعية تنشط من أجل بناء الهيكل اليهودي في الحرم القدسي. وحصلت جمعية «مِزحافيم» التابعة لحركة الكيبوتسات على أقل مبلغ من وزارة التربية والتعليم، وبلغ ٦١ ألف شيكل.

ومنحت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية دعما للجمعيات والمؤسسات خلال العام الأخير بمبلغ إجمالي وصل إلى ١٠ر١ مليار شيكل. ووفقا للصحيفة، فإن الوزارة رصدت قسما كبيرا منه للجمعيات والمؤسسات المقربة سياسيا وفكريا من المسؤولين في الوزارة، الذين هم بغالبيتهم العظمى متدينون ويمينيون.

ومنحت وزارة الثقافة والرياضة تمويلا لجمعية «شافي حيفرون»، أي المستوطنين العائدين إلى الخليل، والتي تنشط في البؤرة الاستيطانية «بيت رومانو» في قلب مدينة الخليل. وحصلت هذه الجمعية على تمويل من وزارة التربية والتعليم بمبلغ ٣٫٦ مليون شيكل. وأشارت الصحيفة إلى أن العلاقة بين هذه الجمعية الاستيطانية وبين الثقافة اليهودية هي أن بين أهدافها «إقامة وتطوير ودعم مواقع سياحية ومواقع بداية الاستيطان في الخليل ومنطقتها». لكن وزارة الثقافة والرياضة منحت دعما ماليا لجمعيات لا توجد بينها وبين الثقافة والرياضة أية علاقة.

وتمنح وزارة الثقافة والرياضة دعما ماليا لتشجيع الرياضة في السلطات المحلية. وتبلغ ميزانية هذا البند ٢ر٢ مليون شيكل. ورغم أن هذه الميزانية لا تصل إلى الجمعيات الحريدية وإنما يتم منحها إلى ثلاثين سلطة محلية، لكن تبين من التقرير أن بين هذه السلطات المحلية سلطتين عربيتين فقط، هما في قريتي كفر مندا في الجليل الأسفل وأبو غوش قرب القدس. وحصلت القريتان على نحو ١٣٠ ألف شيكل، أي ما يعادل ٩ر٥٪ من هذه الميزانية.

وتدعي حكومة إسرائيل أنه يتم رصد ميزانيات خاصة للمواطنين العرب في إطار «أنشطة الثقافة العربية». لكن «هآرتس» أكدت أن حصة العرب في هذه الميزانية بلغت ٩ ملايين شيكل وشكلت نسبة ٧ر١٪ من ميزانية الدعم المالي الذي تمنحه الوزارة.

وادعت وزارة الثقافة والرياضة أن منح ميزانيات للوسط العربي يتم من خلال «تمييز تصحيحي»، وأنه في العام الماضي حصل الوسط العربي وفنانون فيه على دعم بملايين الشيكلات. لكن المعطيات دلت على أن مؤسسات عربية في إسرائيل حصلت على ٧ر١٨ مليون شيكل، أي ما يعادل ٩ر٣٪ من ميزانية الدعم المالي الذي منحته الوزارة في العام ٢٠١١، علما أن نسبة العرب في إسرائيل حوالي ١٨٪.

الحكومة تمول جمعيات مقربة منها

وأشار التقرير إلى أن وزارة الثقافة والرياضة ومكتب رئيس الحكومة يمنحان دعما ماليا إلى «معهد جابوتينسكي» التابع لحزب الليكود. وتحول وزارة الثقافة والرياضة معظم التمويل لهذا المعهد بموجب بند «مؤسسات ثقافية وعلمية وبحثية»، بينما يمول مكتب رئيس الحكومة هذا المعهد بموجب بند «مجلس جابوتينسكي» أو «مراكز التخليد». ويشار إلى أن زئيف جابوتينسكي، الذي يحمل المعهد اسمه، هو الأب الروحي للتيار اليميني المتطرف في الحركة الصهيونية.

وارتفع التمويل الحكومي لجمعية «بيت تراث أوري تسفي غرينبرغ» بنسبة ٣٠٪ خلال السنوات الأخيرة. وغرينبرغ هو شاعر يهودي وأحد القادة المؤسسين لحزب حيروت، الذي يعرف اليوم بحزب الليكود. وحصلت هذه الجمعية على ٩٠٠ ألف شيكل في العام الأخير.

كذلك حصل «المعهد القومي على اسم رينيه مور»، وهو الذراع التربوية لـ «معهد جابوتينسكي»، على تمويل من وزارة الثقافة والرياضة ومكتب رئيس الحكومة. وتتولى شولاميت ليفنات، والدة وزيرة الثقافة والرياضة، ليمور ليفنات، منصب المديرة العامة لـ «المعهد القومي على اسم رينيه مور» منذ سنوات طويلة. وارتفع التمويل لهذا المعهد بحوالي ٨٨٪، وبلغ في العام الماضي ٢٦٨ ألف شيكل. وكان تمويل هذا المعهد لسنوات كثيرة من اختصاص وزارة التربية والتعليم ولكن في سنوات أخرى تم تمويله من جانب مكتب رئيس الحكومة.

تحليلات إسرائيلية:

منظومة «القبة الحديدية»- «النجم» الأبرز للحرب الأخيرة على غزة!

قال أحد المحللين الإسرائيليين في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، في أعقاب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، مساء الأربعاء الماضي، إن منظومة «القبة الحديدية» لاعتراض الصواريخ وخاصة قصيرة المدى، والتي اعترضت مئات الصواريخ الفلسطينية التي تم إطلاقها من قطاع غزة باتجاه المدن في جنوب إسرائيل ووسطها، «لم تنقذ الإسرائيليين فقط، وإنما أنقذت الفلسطينيين أيضا. فلو سقطت هذه الصواريخ في المدن وتسببت بخسائر بشرية كبيرة، لما انتهت جولة التصعيد الحالية سريعًا، ولتعين على الحكومة والجيش في إسرائيل توسيع العملية العسكرية وشن اجتياح بري في القطاع، لن يتمكن أحد من تقدير نتائجه وعواقبه، وكيف كانت ستنتهي حرب كهذه».

ربما كانت أقوال هذا المحلل صحيحة نوعًا ما. فالمعطيات التي نشرها جهاز الأمن الإسرائيلي، بعد وقف إطلاق النار، تشير إلى أن الفصائل في القطاع أطلقت، خلال الأيام الثمانية للعدوان على غزة، أكثر من ١٥٠٠ صاروخ باتجاه إسرائيل ضمن العملية العسكرية الإسرائيلية «عمود السحاب» ضد القطاع. وسقط ٨٧٥ صاروخا منها في مناطق مفتوحة و٥٨ صاروخا في مناطق مأهولة بالسكان. وتمكنت منظومة «القبة الحديدية» من اعتراض ٤٢١ صاروخا أطلقت باتجاه المدن والبلدات في جنوب ووسط إسرائيل. وقُتل خلال هذه العملية العسكرية ٦ إسرائيليين جراء سقوط صواريخ فلسطينية، وتلقى حوالي ٥٠٠ جريح إسرائيلي العلاج في المستشفيات.

ووفقا للمعطيات الإسرائيلية، فإن «القبة الحديدية» سجلت نجاحا كبيرا على أثر تمكنها من اعتراض ٨٤٪ من الصواريخ التي كانت ستسقط في مناطق مأهولة.

والجدير بالذكر أن «القبة الحديدية» لا تعترض كل صاروخ يطلق من القطاع، وإنما فقط الصواريخ التي ترصدها رادارات هذه المنظومة وتتوقع سقوطها في مناطق مأهولة.

وأفاد تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، بأن منظومة «القبة الحديدية» تعمل على النحو التالي:

بعد رصد رادار «القبة الحديدية» إطلاق صاروخ من القطاع وانطلاق صافرات الإنذار، يتم التأكد، بواسطة حواسيب المنظومة، فيما إذا كان الصاروخ يشكل تهديدا حقيقيا على المنطقة التي تحميها هذه المنظومة، أي أنه سيسقط في منطقة مأهولة بالسكان.

إذا كان التهديد حقيقيا، فإن المنظومة تحسب مسار الصاروخ وتدقق فيما إذا كان يهدد منطقة محمية، ويستغرق حساب ذلك واحدا من الألف من الثانية ولا يؤخر إطلاق الصاروخ المعترض.

في حال توصلت المنظومة إلى الاستنتاج بأن التهديد حقيقي وينبغي اعتراض الصاروخ الفلسطيني، فإنها تبني خطة اعتراض.

تختار المنظومة المنصة التي ينبغي أن تطلق الصاروخ المعترض، وتحسب مساره والتوقيت الدقيق لإطلاقه.

في هذه المرحلة تمنح المنظومة مشغليها إمكانيتين: وضع أوتوماتيكي أو وضع يدوي. وفي حال الوضع الأوتوماتيكي يتم إطلاق الصاروخ المعترض بموجب قرار المنظومة. وفي حال الوضع اليدوي فإن المنظومة تسأل الجندي الذي يشغلها فيما إذا كان يوافق على التوصية بإطلاق الصاروخ المعترض.

في هذه الأثناء تواصل المنظومة مراقبة الصاروخ الفلسطيني. وإذا ما اعتقد الجندي الذي يشغلها أن شيئا ما ليس سليما حدث بعد إطلاق الصاروخ المعترض أو أن المنظومة أعلنت عن حدوث خلل، فإنه بإمكان المشغل أن يلغي الصاروخ بعد أن أصبح في الجو، وجعله ينفجر في مكان آمن.

انتهاء السجال حول التكلفة

تبلغ تكلفة إطلاق كل صاروخ من منظومة «القبة الحديدية» ٥٠ ألف دولار تقريبا. وإذا كانت «القبة الحديدية» قد اعترضت ٤٢١ صاروخا فلسطينيا، خلال ثمانية أيام من القتال بين إسرائيل والفصائل في القطاع، فإن تكلفة إطلاقها بلغت ٢١ر٠٥ مليون دولار. وقالت «يديعوت أحرونوت»، يوم الخميس الماضي إن تكلفة استخدام «القبة الحديدية» بلغت حوالي ١٠٠ مليون شيكل.

رغم التكلفة المرتفعة لهذه المنظومة، إلا أن السجال في إسرائيل حول ذلك انتهى الآن. والاعتقاد السائد في إسرائيل الآن هو أن «القبة الحديدية» نجحت في إنقاذ أرواح كثيرة. لكن في السنوات الماضية دار سجال كبير في إسرائيل حول نجاعة هذه المنظومة على ضوء تكلفتها المرتفعة، خاصة وأنها مُعدة لاعتراض صواريخ لا تزيد تكلفة الواحد منها عن بضع مئات أو آلاف الدولارات.

وقالت «يديعوت أحرونوت» إن قصة «القبة الحديدية» بدأت في العام ٢٠٠٥، عندما طرحت «مديرية تطوير الأسلحة والبنية التحتية التكنولوجية»، المعروفة باسم «مبات»، عطاء طلبت من خلاله تقديم اقتراحات لحلول دفاعية أمام صواريخ القسام، التي طورتها حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى في قطاع غزة، وأطلقتها باتجاه جنوب إسرائيل.

على أثر ذلك تم تقديم ١٣ اقتراحا، وفي تشرين الثاني من العام ٢٠٠٦ تم تشكيل «لجنة نيغل»، برئاسة نائب رئيس «مبات» في حينه، يعقوب نيغل، من أجل البحث في الاقتراحات. وبعد ذلك بعدة أسابيع قررت «لجنة نيغل» أن الاقتراح الأفضل كان ذلك الذي قدمته «سلطة تطوير الأسلحة»، «رفائيل»، وتضمن تطوير «القبة الحديدية». وأوصى نيغل أمام وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، عمير بيرتس، بالموافقة على اقتراح «رفائيل» وبدء تطوير «القبة الحديدية» ورصد ميزانيات لها.

وفتحت التوصية بتطوير «القبة الحديدية» الباب أمام حملة كبيرة ضد هذه المنظومة من جانب شركات لصناعة الأسلحة، محلية وأجنبية، كانت قد قدمت اقتراحات لتطوير حلول لمواجهة صواريخ القسام بالاعتماد على أشعة ليزر ومدافع لاعتراض الصواريخ. وخاض أكبر حملة ضد «القبة الحديدية» مؤيدو منظومة الليزر «سكاي غارد» التي تم تطويرها في إطار مشروع سابق باسم «ناوتيلوس»، وتم رصد ميزانيات له بمئات ملايين الدولارات من جانب إسرائيل والولايات المتحدة.

وفي شباط العام ٢٠٠٧ تم تدشين مشروع «القبة الحديدية» في مكتب وزير الدفاع، بيرتس. ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن مسؤول سابق رفيع المستوى في وزارة الدفاع قوله: «لقد جاء إليّ وزراء قاموا بحملة معادية جدا للقبة الحديدية، وبعضهم كان مدفوعًا من جانب جهات تجارية».

سنغافورة شاركت في تمويل «القبة الحديدية»!

وفي تموز من العام ٢٠٠٧ استقال بيرتس من منصبه بعد أن خسر رئاسة حزب العمل أمام إيهود باراك، الذي تولى هذا المنصب. وكانت ميزانية تطوير «القبة الحديدية» في حينه ٤٠ مليون شيكل. وبعد ذلك قرر باراك ورئيس الحكومة في حينه، إيهود أولمرت، رصد ميزانية للمشروع بمبلغ ٨١١ مليون شيكل.

وقال أولمرت للصحيفة، الأسبوع الماضي، إن «عمير بيرتس قدم مساهمة هامة لدفع المصادقة على مشروع القبة الحديدية. ومن سخِر من وزير الدفاع وانتقد تعيينه [كونه مدنيا وليس لديه أي ماض عسكري]، بإمكانه اليوم تقييم الأمور بصورة مختلفة». وأضاف أولمرت أنه أمر بعد حرب لبنان الثانية، في صيف العام ٢٠٠٦، بتبني مشروع «القبة الحديدية»، وأنه كان هناك نقاش حول تمويل هذا المشروع، إذ طالبت وزارة الدفاع بزيادة ميزانيتها.

بالإضافة إلى التمويل الذي جاء من وزارة الدفاع الإسرائيلية، أخذت «رفائيل» قروضا كبيرة بمئات ملايين الشيكلات من البنوك. لكن هذه المبالغ لم تكن كافية لتمويل المشروع. وفيما تعتم إسرائيل على تفاصيل كثيرة تتعلق بتطوير «القبة الحديدية»، كشفت تقارير أجنبية النقاب عن أن سنغافورة شاركت في تمويل هذا المشروع الإسرائيلي بمئات ملايين الدولارات. وقالت التقارير الأجنبية إن ما دفع السنغافوريين إلى رصد تمويل كهذا هو تخوفهم الدائم من الدول المجاورة لهم، وقيامهم بتحصين مبانيهم بغرفة آمنة ومبنية من الإسمنت المسلح في كل شقة، ولذلك فإن لديهم مصلحة في تطوير منظومة للصواريخ.

وفي العام ٢٠٠٨ بدأت إسرائيل محاولات لتجنيد ميزانيات لـ «القبة الحديدية» من الولايات المتحدة. وجاء إلى إسرائيل خبراء أميركيون في مجال الصواريخ والدفاعات الصاروخية، وأكد جميعهم أن هذا مشروع غير ناجح ولن يحقق نجاحا كبيرا في اعتراض الصواريخ القصيرة المدى.

لكن في نيسان العام ٢٠٠٩ تغير الموقف الأميركي من تمويل «القبة الحديدية» بعد أن تمكنت هذه المنظومة من اعتراض أول صاروخ قسام. وبعد ذلك بنحو عام قرر الكونغرس الأميركي الموافقة على طلب الرئيس الأميركي، باراك أوباما، رصد ميزانية خاصة لـ «القبة الحديدية» بمبلغ ٢٠٥ ملايين دولار. ودفعت إسرائيل هذا المبلغ مقابل الحصول على أربع بطاريات من «القبة الحديدية». وبعد ذلك صادق الكونغرس الأميركي على تمويل آخر بمبلغ ٦٨٠ مليون دولار لصالح «القبة الحديدية». ويجري الحديث الآن عن نقل إنتاج هذه المنظومة إلى الولايات المتحدة.

منظومة «القبة الحديدية» في أثناء عملها.

محاولات فلسطينية لاكتشاف نقاط الضعف

قالت صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، إن «حماس وإسرائيل تخوضان سباقا متواصلا لتطوير أسلحة وتوفير ردود [على أسلحة] الخصم. وفي جولة القتال الأخيرة حاولت حماس تغيير طريقة إطلاق الصواريخ من أجل العثور على نقاط الضعف في منظومة القبة الحديدية». وقال ضابط كبير في منظومة الدفاعات الجوية في سلاح الجو الإسرائيلي للصحيفة «إنهم يحاولون ملاءمة أنفسهم للواقع المتغير».

وأوضح الضابط الإسرائيلي أن محاولات حماس شملت إطلاق رشقات صاروخية أكبر مما اعتادت إطلاقها، وبذل جهود للعثور على نقاط الضعف في «القبة الحديدية». وقال مسؤول في «رفائيل» إن «حركة حماس تدخل تحسينات على صواريخها طوال الوقت. ونشيطو الحركة يدققون في تقنيات التشغيل ويحاولون تشخيص نقاط الضعف في القبة الحديدية. لكنهم لم ينجحوا في ذلك حتى الآن».

وأشارت الصحيفة إلى أن الادعاءات بأن «القبة الحديدية» غير ناجعة، خاصة على ضوء تكلفتها المرتفعة، تثير غضب مؤيدي هذه المنظومة، الذين يعتبرون أن «ثمة حاجة لتزويد الجيش الإسرائيلي بأفضل المنظومات الدفاعية، من أجل ردع العدو عن استخدام الأسلحة التي بحوزته».

وقال نيغل، الذي يتولى حاليا منصب نائب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، إن «الجدار الفاصل كلّف مليارات أيضا، لكن لا تتم مقارنته بثمن حزام ناسف. وفي الحرب التي تنعدم النسبية فيها، فإن الجانب الأكثر تطورا يستثمر أكثر. وعلى إسرائيل، كدولة قوية، أن تستثمر في كل ذلك من أجل ألا يطلقوا صواريخ عليها».

ووفقا لـ «هآرتس»، فإنه في جهاز الأمن الإسرائيلي يرون في «القبة الحديدية»، والمنظومات الدفاعية الأخرى مثل «حيتس» لاعتراض الصواريخ الطويلة المدى و«العصا السحرية» لاعتراض الصواريخ المتوسطة المدى، «وسيلة من شأنها أن تفرض على الفلسطينيين، وربما على دول عربية أخرى أيضا، التقدم في عملية السلام»!.

وقال موظف رفيع المستوى في وزارة الدفاع الإسرائيلية للصحيفة، إنه «عندما طلب إيهود باراك في المرة الأولى دعما أميركيا للقبة الحديدية، قال لروبرت غيتس [وزير الدفاع الأميركي الأسبق]، إنه فقط مع وجود حماية ناجعة وفعالة بإمكان إسرائيل أن تتقدم نحو عملية سياسية». وقد تحولت «القبة الحديدية» إلى ركن هام في العلاقات الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة على ضوء التمويل الأميركي الكبير لهذه المنظومة.

لكن يسود في جهاز الأمن الإسرائيلي الاعتقاد أنه فيما تزايد الحماس بين الإسرائيليين حيال نجاح «القبة الحديدية» في منع سقوط مئات الصواريخ في المدن والبلدات الإسرائيلية، وخاصة في تل أبيب ومنطقتها، إلا أن الدولة ستضطر إلى مواجهة تحد أكبر ومعقد أكثر مقابل نوعية الصواريخ، وكميتها أيضا، الموجودة بحوزة حزب الله في حال اندلاع حرب بين الجانبين. فكمية الصواريخ التي بحوزة حزب الله أكبر بأضعاف، ومداها يغطي كل مساحة إسرائيل تقريبا.

ووفقا للتقارير الإسرائيلية فإن صواريخ حزب الله أكثر دقة في إصابة الأهداف، ولذلك فإن الاعتقاد هو أنه سيتم توجيهها إلى مرافق إسرائيلية إستراتيجية. ولذلك يأمل المسؤولون في جهاز الأمن الإسرائيلي بأن يكون بحوزة الجيش الإسرائيلي، خلال السنوات الخمس المقبلة، عدد كاف من بطاريات «القبة الحديدية» يصل إلى ١٣ أو ١٥ بطارية، بالإضافة إلى بطاريتين من منظومة «العصا السحرية»، والتي يعتقد أنه سيكون بإمكانها أن تغطي أهداف صواريخ حزب الله.

المستشار القانوني للحكومة «يميل» إلى إغلاق «ملف ليبرمان»

ليبرمان يفرض قوته السياسية - الحزبية فيزيل «عقبة قضائية» من طريق تعزيزها!

بقلم: سليم سلامة

«إذا ما تحققت هذه «التقديرات»، فسيكون هذا هو الإخفاق الأكبر في تاريخ النيابة العامة للدولة منذ إنشائها» - هذا ما ذهبت إليه بعض التعقيبات الإسرائيلية، القضائية والصحافية، على ما كشفت عنه صحيفة «يديعوت أحرونوت» (الخميس، ٢٠١٢/١١/٢٢)، نقلا عن «مصادر قضائية»، ومؤداه أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، يهودا فاينشتاين، «يميل» إلى إغلاق ملف التحقيق ضد وزير الخارجية الإسرائيلية، أفيغدور ليبرمان، وعدم تقديم لائحة اتهام بحقه، إطلاقا.

ونقلت مراسلة الصحيفة عن هذه المصادر القضائية، التي لم تسمّها، «تقديراتها» بأن هذه هي النتيجة التي يمكن استشفافها من المداولات الكثيرة التي يجريها فاينشتاين حول «ملف ليبرمان» في الأيام الأخيرة، مشيرة إلى أن فاينشتاين قد أوكل إلى نائبه للمهمات الخاصة، شاي نيتسان، مهمة إعداد الوثيقة القانونية التي ستشرح وتعلل هذا القرار (إغلاق الملف)، سواء للجمهور الواسع أو للمحكمة العليا استعدادا للالتماسات التي ستقدّم إليها، بالتأكيد (حسب التقديرات)، ضد مثل هذا القرار.

وأضافت الصحيفة - بالاستناد إلى المصادر القضائية ذاتها، دائما - إن فاينشتاين وأعضاء فريقه، من كبار المحامين في النيابة العامة، «يزدادون اقتناعا بأن ليس ثمة ما يكفي من القرائن لتقديم لائحة اتهام جنائية تنتهي بالإدانة».

وتعيد المصادر القضائية هذا «النقص» في القرائن إلى سببين اثنين أساسيين: * الأول - أن شهود الإدعاء الذين يفترض أن يثبتوا صدقية المستندات العديدة التي تم جمعها في الملف ومضامينها يقيمون، في أغلبيتهم الساحقة، خارج إسرائيل ويرفضون القدوم إلى البلاد للإدلاء بإفاداتهم، التي يُعَوّل عليها في إثبات توفر «الأساس النفسي» لدى ليبرمان في ارتكاب المخالفات الجنائية المعنية. * الثاني - الفترة الزمنية الطويلة جدا، نسبيا، التي انقضت منذ بدء التحقيق في هذه المخالفات ومنذ ارتكاب هذه المخالفات، والتي تزيد عن عشر سنوات (!!)، مما يصعّب، أكثر، مهمة جمع البينات والقرائن الكافية للإدانة، خاصة وأن مثل هذه الفترة الزمنية الطويلة جدا تشكل، في المنحى القضائي، نقيصة أساسية نظرا لما يمكن أن تسببه من تشتت والتباس في ذاكرة الشهود.

وقالت المصادر القضائية ذاتها للصحيفة إن «ميل» المستشار القانوني لجهة هذا القرار تبلور في الصيف الأخير، لكنه «قرر منح إمكانية تقديم لائحة اتهام إلى المحكمة فرصة إضافية أخرى»، فبذل أعضاء الطاقم الخاص جهودا أخرى في محاولة إقناع الشهود القاطنين خارج إسرائيل بالحضور وتقديم إفاداتهم، كما حاول، في موازاة ذلك، أيضا، إقناع السلطات القضائية المختصة في الدول التي يقيم فيها هؤلاء الشهود لتقديم مساعدتها بما يحقق مثول الشهود أمام محكمة إسرائيلية لتقديم إفاداتهم «لكن هذه المحاولات، جميعها، باءت بالفشل»!

وأوضحت المصادر القضائية، في حديثها للصحيفة، أن «ملف ليبرمان» يتكون، في جزئه الأكبر، من مستندات هي إيصالات بتحويلات مالية بنكية، إفادات وبينات مختلفة. لكن إثبات المخالفات الجنائية، بما في ذلك «القصد الجنائي» لدى ليبرمان، يحتاج إلى إفادات الشهود المعنيين التي تؤكد صدقية هذه المستندات ومضامينها. لكن هؤلاء الشهود، ورغم أن بعضهم قد أدلى بإفادات خلال التحقيقات التي أجرتها الشرطة الإسرائيلية في خارج البلاد، يرفضون المجيء إلى إسرائيل والمثول أمام المحكمة، فضلا عن أن السنوات الطويلة التي انقضت ستشكل نقيصة تعيب إفاداتهم، حتى في حال موافقتهم على المجيء إلى إسرائيل.

وخلاصة «التقديرات»، كما نقلتها الصحيفة عن هذه المصادر القضائية، أن «الشعور السائد، في ختام عشرات الجلسات والمداولات في مكاتب المستشار القانوني للحكومة، فاينشتاين، على نفسه هو، إذ كان أعلن، رسميا، في نيسان ٢٠١١، أنه قرر «تقديم لائحة اتهام جنائية ضد وزير الخارجية، مع مراعاة ما يترتب على جلسات استماع ستجرى له»، تشمل التهم الجنائية التالية: الغش والخداع، خيانة الثقة، الحصول على منفعة بالاحتيال في ظروف خطيرة، غَسل الأموال ومضايقة شهود. وهي جميعها، وكل منها على حدة، من التهم الجنائية الخطيرة، رغم إسقاط تهمتي الارتشاء والتشويش على مجريات قضائية، واللتين أوصى طاقم التحقيق التابع للشرطة بشملهما في بنود الاتهام.

وقد صدر هذا الإعلان في بيان رسمي أصدرته وزارة العدل آنذاك (نيسان ٢٠٠١) وفصّلت فيه بنود الاتهام وحيثياتها، بالوقائع والمواعيد العينية.

كان ذلك بعد أكثر من سنة على تعيين فاينشتاين مستشارا قانونيا للحكومة، واستلامه «ملف ليبرمان» من يدي المستشار السابق، مناحيم (ميني) مزوز، وهي مخالفات تعود إلى السنوات ٢٠٠١ - ٢٠٠٨، التي أشغل فيها ليبرمان منصب عضو كنيست ووزير (وزير البنى التحتية القومية، ثم وزير المواصلات في حكومتي أريئيل شارون ٢٠٠١ - ٢٠٠٤، ثم وزير الشؤون الإستراتيجية ونائب رئيس الحكومة، في حكومة إيهود أولمرت ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨).

وعقد المستشار القانوني ثلاث جلسات استماع لم تنته إلا في أيار ٢٠١٢ (!!) ما دفع أوساطا عليا في النيابة العامة للدولة إلى توجيه نقد حاد لما اعتبروه «تسويفا» من جانب فاينشتاين في هذه القضية، خاصة وأن مواعيد عديدة حُددت لإصدار قرار نهائي بشأنها، من دون أن يتم الالتزام بأي منها.

ومما يعزز الشكوك، أكثر، بأن قرار فاينشتاين المتوقع، والنيابة العامة، هو أنه سيكون من الصعب جدا - إلى حدّ المستحيل - إقناع المحكمة بإصدار قرار الحكم بالإدانة». وهذا، بالرغم عن إن «بعض الأصوات»، في دوائر صناعة القرار في النيابة العامة، «تعتقد بوجوب تقديم لائحة اتهام إلى المحكمة، رغم صعوبة الإثبات، لتفويضها هي باتخاذ القرار والحسم في الأمر».

وفي ردها الرسمي، رفضت وزارة العدل الإسرائيلية التطرق إلى هذه «التقديرات» واكتفت بالتأكيد على أن المستشار القانوني للحكومة «ملتزم بتنفيذ ما تعهد به أمام المحكمة العليا قبل أسبوعين» - إعلان قراره النهائي بشأن «ملف ليبرمان» في غضون شهر، أي بعد نحو أسبوعين من الآن.

وكان تعهد فاينشتاين المذكور أمام المحكمة العليا، يوم ٨ تشرين الثاني الجاري، ورد ضمن الرد الرسمي الذي قدمته النيابة العامة على التماس «الحركة من أجل جودة الحكم» التي طالبت بإصدار قرار نهائي بشأن مصير «ملف ليبرمان» قبل الموعد الذي حُدد لانتخابات الكنيست الـ ١٩، في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣.

وقالت «الحركة من أجل جودة الحكم» في التماسها، الذي قدمته في نهاية تشرين الأول الأخير، إن استمرار المماطلة في «ملف ليبرمان» في الوقت الذي يواصل فيه ليبرمان تسنم منصب رفيع جدا في قيادة الدولة، ومرشح في الانتخابات القريبة لتسلم دور مركزي إضافي في الكنيست الـ ١٩، بينما «تحوم فوق رأسه شبهات جنائية خطيرة، أعلن المستشار القانوني أن ثمة ما يكفي من القرائن لتقديم لائحة اتهام بمقتضاها»، يشكل (استمرار المماطلة) «مساً فظا بثقة الجمهور بسلطات الحكم ويُحبط أهداف الإجراءات الجنائية».

وأضافت الحركة، في التماسها، أن من حق جمهور الناخبين أن يؤسس قراره الهام في الانتخابات على أسس أكثر وضوحا و«أن يكون على بينة من أن ورقة الاقتراع التي سيشارك بها تُمنح لشخص لا تظلله غيمة الشبهات الجنائية».

انقلاب ذاتي ...

القرار الذي تؤشر عليه «تقديرات» المصادر القضائية الآن يشكل «انقلابا ذاتيا» ينفذه المستشار القانوني للحكومة، فاينشتاين، على نفسه هو، إذ كان أعلن، رسميا، في نيسان ٢٠١١، أنه قرر «تقديم لائحة اتهام جنائية ضد

الهجوم الكاسح التي شنها ليبرمان، علانية، ضد أذرع السلطة المختلفة المسؤولة عن تطبيق القانون (الشرطة والنيابة العامة والمستشار القانوني للحكومة ومراقب الدولة) واستمرت هذه الحملات حتى تشكيل الحكومة الحالية في إسرائيل، في آذار ٢٠٠٩، والتي أصر ليبرمان على تعيين عضو الكنيست من حزبه (إسرائيل بيتنا)، إسحق أهرونوفيتش، وزيرا للأمن الداخلي فيها، بينما تسنم هو منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة.

النفي لا ينفي الواضح!

ما من شك في أن «تسريب» هذه «التقديرات» من طرف «المصادر القضائية»، في هذه الأيام تحديدا، لم يأت صدفة، بل يمثل خطوة محسوبة غايتها، على الأرجح، تهيئة «الرأي العام» لقرار سيصدر بروح هذه «التقديرات» وبنصها. وليس ثمة ابتعاد عن الحقيقة في التأكيد على أن الانتخابات البرلمانية الوشيكة في إسرائيل، بما بدأ ينبني من تحالفات استعدادا لخوضها (وتحديدا، تحالف «ليكود» نتنياهو مع «إسرائيل بيتنا» ليبرمان واتحادهما في قائمة انتخابية واحدة مشتركة)، تشكل أحد الاعتبارات المركزية وأحد الدوافع الأساسية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، لمثل هذا القرار، على الرغم من اجتهاد الجهات الرسمية، في وزارة العدل وفي النيابة العامة للدولة، في نفي أية علاقة محتملة بينهما. ذلك لأن قرارا مغايرا (أي تقديم لائحة اتهام ضد ليبرمان) كان من شأنه أن يخلط الأوراق، بل أن يمزقها، بعد أن تم ترتيبها. وليس من التجني القول إن نتنياهو ما كان ليقيم هذا التحالف مع ليبرمان وحزبه لو كان لديه أدنى شك في أن القرار سيكون في اتجاه آخر، نظرا لما يفرضه قرار المُحاكمة من استحقاقات قانونية، سابقة للانتخابات حتى، ليس أقلها اضطرار ليبرمان إلى الاستقالة، وإن لم يفعل فاضطرار نتنياهو إلى إقالته.

وتؤكد أوساط قضائية وإعلامية بارزة في إسرائيل على أن إغلاق «ملف ليبرمان»، فعليا، وبهذه التبريرات، سيحتّم على النيابة العامة للدولة إجراء «حساب نفس» وأن تفحص ذاتها، بصورة جذرية ومعمقة، إذ لا يُعقل أن تتم جرجرة ملف كهذا، ضد إحدى الشخصيات السياسية - الحزبية الأبرز في إسرائيل، لأكثر من عشر سنوات ثم إغلاقه بحجة نقص القرائن. فإما أنه كان من واجبها تجميع ما يكفي من القرائن اللازمة خلال هذه السنوات، وإما أنه كان يلزمها أقل من ذلك الوقت بكثير لتتيقن من عدم توفر القرائن!

أما فيما يتصل بحجة إقامة الشهود المركزيين في دول أجنبية، فقد كانت هذه الحقيقة معروفة للمحققين والنيابة العامة منذ سنوات عديدة. وإذا كان هؤلاء الشهود يرفضون المجيء إلى إسرائيل، فقد كان من الممكن جمع شهاداتهم في خارج البلاد، أو بواسطة لقاء مصور بواسطة الفيديو، كما حصل في مُحاكمات أخرى. وأما حجة مرور وقت طويل جدا، مما قد يمس بذاكرة الشهود، فليس ثمة من يلام ويتحمل المسؤولية عنها سوى النيابة العامة نفسها!

وخلاصة القول، إن هذا القرار الذي تقصدت «التقديرات» المسرّبة تهيئة الأرضية، الجماهيرية العامة والسياسية - الحزبية، له سيكون بمثابة طي الصفحة الأخيرة في «ملف العقد»، ليكون ليبرمان قد نجح، بذلك، في ليّ رقبة القانون وأذرع تطبيقه وتطويعها أمام قوته السياسية - الحزبية ليزيل أية عقبة، ولو بالاحتمالية، أمام عودته زعيما ثانيا لليمين الإسرائيلي، في الكنيست والحكومة القادمتين في إسرائيل.

وستكون هذه هي النتيجة، على نحو شبه مؤكد، لأن لا أمل يرجى في المحكمة الإسرائيلية العليا في هذا الشأن، إذ إن التجربة المتكررة تبين أن هذه المحكمة ترفض التدخل، عادة، في قرارات المستشار القانوني للحكومة بشأن تقديم أي لوائح اتهام، وخاصة ضد شخصيات رسمية، ما يعني أن أي التماسات ستقدم إليها ضد القرار المتوقع قيد البحث سيكون مصيرها الرفض، على الأرجح.

طبقا لـ «التقديرات»، ليس «مهنيا خالصا» بل تشوبه أكثر من شائبة سياسية - حزبية، هو ما كانت تناقلته وسائل إعلام إسرائيلية في شهر تموز الأخير، على لسان «مصادر كبيرة مقربة من القضية»، عن أن فاينشتاين قرر، في تموز المذكور، تقديم لائحة اتهام ضد ليبرمان، من خلال رفض الجزء الأكبر من الطعون التي قدمها محامو الدفاع (عن ليبرمان) خلال جلسات الاستماع. ولكن، بعد ذلك «وقبل أن يوقّع على قراره، تراجع فاينشتاين وغيّر رأيه، طالبا إجراء المزيد من التقصي القضائي بشأن جوانب مختلفة في الملف»!

«ملفّ العقد»!

أطلقت وسائل الإعلام الإسرائيلية على «ملف ليبرمان» هذا اسم «ملفّ العقد»، ليس لمدى خطورة التهم الجنائية التي يتضمنها فحسب، وإنما أيضًا نظرا للفترة الزمنية الطويلة جدا، وغير المعقولة، التي استغرقها «البحث» فيه.

وتعود بداية هذا الملف إلى العام ١٩٩٨، حين قدم مراقب الدولة آنذاك، ميخا لندنشتراوس، تقريرا ضمنه شبهات بارتكاب حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة ليبرمان مخالفات لقانون تمويل الأحزاب، بما فيها الحصول على اعتماد بنكي في أحد البنوك في البلاد بمبلغ نحو مليون دولار. وتبين أن الضمانات لهذا الاعتماد وفرها بنك نمساوي حصل، بدوره، على ضمانات شخصية من رجل الأعمال النمساوي مارتن شلاف، الذي تبين لاحق أنه «صديق شخصي» لليبرمان. وفي أعقاب هذا التقرير شرعت الشرطة في إجراء تحقيقات طالت ليبرمان نفسه بالطبع، بضع مرات.

وفي أيار ٢٠٠٥، حولت الشرطة ملف التحقيقات إلى النيابة العامة لتقييمها واتخاذ القرار. ولكن، في تلك الأثناء وصلت معلومات ومعطيات أخرى، فأمر المستشار القانوني آنذاك، مزوز، بإعادة فتح الملف من جديد واستكمال التحقيقات. وهو ما حصل، فعليا، في نيسان ٢٠٠٦، سوية مع إعلان مزوز موقفه القائل بأنه «لا يمكن تعيين ليبرمان وزيرا للأمن الداخلي» (المسؤول المباشر عن عمل الشرطة) في حكومة إيهود أولمرت (وسيحرص ليبرمان لاحقا على إيداع هذه الوزارة بين يدي عضو كنيست من حزبه).

ومنذ ذلك الوقت، أجرت وحدة التحقيق القطرية في قضايا الغش والاحتيال سلسلة تحقيقات مع ليبرمان بشبهة الحصول على أموال بصورة غير قانونية، من رجل الأعمال النمساوي شلاف (الذي كان، أيضا، الشخصية المركزية في «قضية سيريل كيرن» والأموال التي حوّلها إلى أريئيل شارون وابنيه)، حيث كان هذا يودع تلك الأموال في حسابات وهمية مسجلة في قبرص، من دون أن يبلغ ليبرمان السلطات الإسرائيلية المعنية بذلك.

وفي آذار ٢٠٠٨، رفضت المحكمة المركزية في تل أبيب استئنافا تقدم به ليبرمان ضد السماح باستخدام مستندات تم ضبطها في مكتب محاميه. وسجلت المحكمة، في حيثيات قرارها ذاك: «في أعمال ليبرمان أكثر من مجرد مسحة جنائية». وتلا ذلك، في العام ٢٠٠٩، تحقيقات أجرتها الشرطة مع ابنة ليبرمان، ميخال، وستة مشتبه بهم آخرين، ثم التحقيق مع ليبرمان نفسه بشبهة الحصول على رشى، عن طريق شركة استشارات كانت ابنته تعمل فيها، ثم لاحقا أيضا، بشبهات الغش والاحتيال، خيانة الثقة وغسل الأموال، من خلال سيطرته المباشرة على شركات مختلفة تم تحويل ملايين الدولارات إليها من رجال أعمال مختلفين في عدد من دول العالم، إبان إشغاله منصب عضو كنيست ووزير بين الأعوام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨.

وردّ ليبرمان على ما وصفه، آنذاك، بـ «الحملة المنظمة التي تقودها الشرطة والنيابة العامة والمستشار القانوني للحكومة للقضاء عليه، سياسيا»، بالقول: «في نظر جزء من المؤسسة الرسمية، أنا لا أزال إيفيت الرهيب»!! («إيفيت» هو اسمه الشخصي الأصلي، الروسي). وتتابعت حملات

اسم في الأخبار

أفيغدور ليبرمان- وزير الخارجية ورئيس حزب «إسرائيل بيتنا»

ولد أفيغدور ليبرمان العام ١٩٥٨ في مولدوفا.

هاجر إلى إسرائيل العام ١٩٧٨ ودرس موضوع العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس. انضم إلى حزب حيروت وأظهر نشاطاً من خلاله في الأوساط الطلابية في الجامعة العبرية. تقرب من بنيامين نتنياهو وساعده في تجنيد أصوات تؤيده في مؤتمر الليكود في أواخر الثمانينيات، وعينه نتنياهو مديراً عاماً لليكود العام ١٩٩٣. ساهم ليبرمان في انتخاب نتنياهو لرئاسة الحكومة في انتخابات ١٩٩٦، وتقديراً لعمله هذا عينه نتنياهو مديراً عاما لمكتبه. أدار ليبرمان مكتب رئيس الحكومة بشكل ديكتاتوري، حتى أن بعض منافسيه اتهمه بأنه يتعامل مثل جهاز المخابرات كي. جي. بي السوفياتي، ووجهت إليه الشرطة تهما بالفساد والمخالفات الجنائية بخصوص السعي من أجل تعيين مقرب له مستشاراً قانونياً للحكومة، إلا أن النيابة أغلقت ملف التحقيق معه لقلة الأدلة في قضيته. قدم استقالته من الليكود العام ١٩٩٨ وأسس حزباً جديداً أطلق عليه اسم «إسرائيل بيتنا» وهو حزب يعتمد على أصوات الروس من المهاجرين.

تمكن من دخول الكنيست الخامس عشر وتحالف مع الليكود في حكومة أريئيل شارون الأولى وتسلم منصب وزير البنى التحتية القومية في آذار ٢٠٠١، إلا أنه قدم استقالته بعد عدة أشهر على خلفية اغتيال الوزير رحبعام زئيفي على يد فلسطينيين في القدس. وعين وزيراً للمواصلات في حكومة شارون الثانية واستقال منها فيما بعد. وتحالف مع حزب كاديما في حكومة إيهود أولمرت إلا أنه استقال منها في مطلع ٢٠٠٨ بسبب انطلاق عملية أنابوليس.

يعتبر ليبرمان من اليمينيين المتطرفين الذين تفوهوا بعبارات عنصرية ضد العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، بمن فيهم أعضاء الكنيست العرب، وكذلك تفوه بعبارات ضد دول عربية وإسلامية، مشددا على أن إسرائيل تستطيع أن تضرب طهران وأسوان.

في ٢٥ تشرين الأول الفائت توصل ليبرمان مع رئيس الحكومة وحزب الليكود بنيامين نتنياهو إلى اتفاق يقضي بخوض حزبيهما الانتخابات العامة المقبلة (التي ستجري في ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٣) في قائمة واحدة باسم «الليكود- بيتنا».

وبعد عدة أيام صادق المؤتمر العام لحزب الليكود الذي عقد في تل أبيب بأغلبية ساحقة على هذا الاتفاق.

ونص القرار الذي صوت عليه أعضاء المؤتمر على منح نتنياهو صلاحية تحديد توزيع الأماكن الـ ٤٢ الأولى في القائمة الانتخابية المشتركة للحزبين بصورة تضمن ٢٧ مكاناً لليكود و١٥ مكاناً لـ «إسرائيل بيتنا»، وذلك وفقاً لعدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب في الانتخابات العامة الفائتة.

وألقى رئيس الحكومة خطاباً في مستهل المؤتمر دعا فيه المندوبين إلى تأييد التحالف مع «إسرائيل بيتنا». وقال: «إن أهم التحديات الماثلة أمامنا هي الحفاظ على أمن دولة إسرائيل، والحفاظ على أماكن العمل، وبذل الجهود من أجل خفض غلاء المعيشة، وأنا مؤمن أن ثمة أهمية بالغة في هذه الفترة لتوحيد القوى في المعسكر القومي، وهذا هو السبب الوحيد الذي جعلني أطلب من ليبرمان أن نخوض الانتخابات في قائمة مشتركة».

وأضاف أن الليكود سيبقى حزباً مستقلاً، وأن الوحدة (مع «إسرائيل بيتنا») ستتيح إمكان أن يستمر في قيادة الدولة بقوة من خلال الاستناد إلى كتلة كبيرة في المعسكر القومي الموحد.

وتطرق نتنياهو إلى اتهامات وجهت إليه من داخل الليكود فحواها أنه اختار أن يورث زعامة معسكر اليمين الإسرائيلي إلى ليبرمان، وأن يعينه خليفة له، وأنه اتفق معه على التناوب في رئاسة الحكومة، فقال مخاطباً مندوبي المؤتمر: «بودي أن أزف إليكم بشرى مفادها أنني عازم على أن أقود دولة إسرائيل لأعوام كثيرة، وأن الليكود سيستمر في قيادة الدولة فترة طويلة مقبلة».

وغداة مصادقة مؤتمر الليكود على الاتفاق، قام ليبرمان بجولة في هضبة الجولان السورية المحتلة أكد خلالها أن هذه الهضبة هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وأنه لن يكون هناك أي تراجع عن هذا الموقف ما دام حزبه («إسرائيل بيتنا») جزءاً من الحكومة، وشدد على أن الإقدام على أي خطوة في هذا الاتجاه سيكون بمثابة انتحار.

وأشار أيضاً إلى أن سورية تشكل مصدراً للقلق وانعدام الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط كلها، وأن ثمة مخاوف كبيرة في إسرائيل من أن تنتقل الأزمة التي تجتاح سورية إلى كل من لبنان والأردن. ورافقه في جولته هذه المرشح الجديد عن حزب «إسرائيل بيتنا» للكنيست يائير شمير، وهو نجل رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق شامير.

كما تطرق ليبرمان إلى العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، فشن هجوماً حاداً على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قائلاً إنه لا يرغب في إقامة دولة فلسطينية، ويقود إجراءاته الأحادية الجانب في الأمم المتحدة للتغطية على إخفاقاته الداخلية المتواصلة.

على صعيد آخر اتهم ليبرمان وسائل الإعلام الإسرائيلية باتخاذ موقف أحادي الجانب إزاء الاتفاق الذي توصل إليه مع رئيس الحكومة وحزب الليكود نتنياهو، والقاضي بخوض الحزبين الانتخابات العامة المقبلة في قائمة واحدة باسم «الليكود- بيتنا». وقال: «يبدو أن الحملة الانتخابية الآن لن تكون ضد تحالف أحزاب اليسار، وإنما ضد وسائل الإعلام التي لم يسبق لها أن اتخذت موقفاً أحادي الجانب مثل الموقف الذي تتخذه ضد هذا الاتفاق».

«بتسيلم»: شكوك بأن الجيش الإسرائيلي سمح بإطلاق الرصاص الحي على تظاهرات الاحتجاج على الحرب ضد غزة في الضفة؟

جمعية حقوق المواطن: الشرطة الإسرائيلية استخدمت الرصاص المطاطي بشكل مخالف للقانون لتفريق تظاهرات في القدس

قالت منظمة بتسيلم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) إن ثمة تخوفات لديها من أن تكون قيادة الجيش الإسرائيلي قد أجازت، الأسبوع الفائت، إطلاق الرصاص القاتل على فلسطينيين قاموا بإلقاء الحجارة على الجنود في حالات لم يتعرّض فيها هؤلاء الجنود إلى أي خطر على حياتهم.

وجاء في بيان خاص صدر عن هذه المنظمة في هذا الشأن:

منذ بدء عملية «عمود السحاب» في غزة، جرت في أرجاء الضفة الغربية مظاهرات احتجاجية. وفي بعض هذه المظاهرات ألقى فلسطينيون الحجارة باتجاه قوات الأمن الإسرائيلية، وفي عدة حالات قام جنود وأفراد من شرطة حرس الحدود بإطلاق الرصاص الحيّ.

من خلال فحص منظمة بتسيلم للأحداث، أثير الشكّ في أنّ المستوى القيادي قد سمح للجنود باستخدام الرصاص الحيّ، حتى في المواجهات مع رماة الحجارة غير المسلحين، وفي مواقف لم يتعرض فيها الجنود لأيّ خطر على حياتهم. وقد قُتل جراء ذلك فلسطينيان: في يوم السبت، ٢٠١٢/١١/١٧، أصيب رشدي التميمي، ٣١ عامًا، وأب لبنت، بالرصاص الحيّ الذي أطلقه الجنود على شبان كانوا يلقون عليهم الحجارة في قرية النبي صالح. وقد توفي متأثرًا بجراحه يوم الاثنين ٢٠١٢/١١/١٩. في يوم الاثنين، ٢٠١٢/١١/١٩، قتل أفراد قوات الأمن حمدي الفلاح، ٢٢ عامًا، في أثناء مواجهات في منطقة جسر حلحول- الخليل عند الشارع رقم ٣٥. وقد أصيب بأربع رصاصات حيّة في صدره ويده ورجله. ومن خلال الاستقصاء الذي أجرته بتسيلم يتضح أنّ الفلاح وجّه قلم ليزر إلى الجنود، وأنّ أيّ أحدٍ من رماة الحجارة لم يكن مسلحًا.

وقد أصيب ٣٩ فلسطينيًا آخر على الأقل برصاص قوات الأمن الإسرائيلية منذ يوم الخميس، ٢٠١٢/١١/١٥، في أثناء أحداث قام فيها فلسطينيون بإلقاء الحجارة باتجاه قوات الأمن الإسرائيلية . ومن بين هؤلاء الجرحى، هناك ١٦ شخصًا أصيبوا بالرّصاص الحيّ، ومن بينهم ستة إصاباتهم بالغة.

وقد أصيب ١٣ فلسطينيًا بالرّصاص المعدنيّ المغلف بالمطاط، تسعة منهم أصيبوا في رؤوسهم، وعشرة أصيبوا إصابات مباشرة بقنابل الغاز، سبعة منهم أصيبوا في رؤوسهم. ومن بين المصابين فتًى في الرابعة عشرة أصيب برأسه جراء إصابة مباشرة من قنبلة غاز أطلقها شرطيّ حرس الحدود يوم ٢٠١٢/١١/١٨. وقد أدّت الإصابة إلى كسر في جمجمته، وهو يمكث في مستشفى الأهلي في الخليل ووضعه مُعرّف على أنه موت سريريّ. كما أصيب شاب في العشرين من بيت لحم يمكث في مستشفى الأهلي في الخليل وهو يعاني كسرًا في الجمجمة ونزيفَ دم في الدماغ. وهذه المعطيات لا تشمل الأشخاص الذين أصيبوا جراء استنشاق الغاز المُسيل للدموع أو بخاخ الفلفل.

وأضاف البيان: إن الإصابات الصعبة النّاجمة عن إطلاق قنابل الغاز والرّصاص المعدنيّ المغطى بالمطاط، هي نتيجة مباشرة للممارسات الفعلية القائمة بين قوّات الأمن الإسرائيلية، وهي إطلاق النيران بشكل غير قانونيّ بواسطة هاتين الوسيلتين، والتي وثقتها بتسيلم بتوسع في السنوات الأخيرة. إن جنودا وأفرادا من شرطة حرس الحدود يطلقون قنابل الغاز المصنوعة من الألومنيوم مباشرة إلى الناس، رغم أنّ تعليمات الجيش تمنع ذلك. وفي السّنوات الأخيرة قُتل فلسطينيان وأصيب العشرات من قنابل الغاز التي أُطلقت باتجاههم مباشرة. أضف إلى ذلك أنّ قوات الأمن تطلق الرّصاص المغطى بالمطاط من مسافات أقصر ممّا تسمح به الأوامر، وبما لا يسمح بالامتناع عن إصابة أعضاء حسّاسة في الجسد.

على صعيد آخر، وجهت جمعية حقوق المواطن يوم الأربعاء الماضي رسالة إلى قائد الشرطة في لواء القدس تطالبه فيها بالتحقيق في تصرفات الشرطة الإسرائيلية في القدس خلال الأسبوع الفائت الذي شهد احتجاجات واسعة على العملية العسكرية ضد قطاع غزة.

وجاء في بيان صادر عن الجمعية أن هذا التوجه يأتي بعد أسبوع حافل بالاعتصامات والمظاهرات الرافضة للعملية العسكرية على غزة، سجلت خلالها حوادث مختلفة تعزز الشكوك بأن الشرطة الإسرائيلية انتهكت حق السكان في التعبير عن آرائهم، إذ قامت الشرطة في كثير من الأحيان بفض اعتصامات السكان بشكل عنيف، على الرغم من أن أغلب تلك الاعتصامات كانت مطابقة لتعليمات القانون الإسرائيلي فيما يخص الاعتصامات، وكانت على شكل وقفات احتجاجية تُرفَع فيها اللافتات وتهتف فيها الشعارات من دون السير من جهة إلى أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن أفراد الشرطة الإسرائيلية لم يكلفوا أنفسهم ولو بشرح السبب الذي يدعوهم لتفريق المتظاهرين، ولم يُعطوا للمتظاهرين حتى فرصة النقاش معهم حول تغيير عامل معين في المظاهرة كمكانها على سبيل المثال.

وذكرت الرسالة أن الإفادات التي وصلت إلى جمعية حقوق المواطن تظهر أن الشرطة الإسرائيلية لجأت إلى استخدام غير متناسب وغير مبرر لوسائل فض المظاهرات أو المواجهات التي وقعت في بعض الأحياء المقدسية، وذلك من دون استنفاد أية وسائل بديلة أخرى. فقد استخدم أفراد الشرطة الرصاص المطاطي بشكل مخالف للقانون، وأطلقوا قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة في عدة أحياء منها: العيسوية، جبل المكبر، مخيم شعفاط، حاجز قلنديا، رأس خميس، الطور، وسلوان. ومن المعلوم أن هذه التصرفات تُعرض - بلا أدنى شك- حياةَ السكان للخطر، وقد سجلت في الماضي وهذه المرة أيضا بالفعل إصابات عديدة منها ما كان في الرأس بالرصاص المطاطي.

وذكرت الرسالة أنه تم تسجيل ثلاث حالات على الأقل قامت فيها الشرطة الإسرائيلية بتفريق مظاهرات قانونية بالقوة وبشكل غير مبرر قانونياً، وهي: المظاهرة الإسرائيلية المناهضة للعملية العسكرية في ميدان باريس في القدس الغربية، مظاهرة للسكان الفلسطينيين أمام باب العامود، ومظاهرة أخرى للطلاب الفلسطينيين أمام الجامعة العبرية في جبل المشارف. وفي هذه الحالات الثلاث تم توقيف عدد من المتظاهرين، وفي الحالتين الأخيرتين في مناطق القدس الشرقية، لجأت الشرطة إلى وسائل عنيفة لتفريق المظاهرين منها الخيالة، والاعتداء بالضرب على بعض المتظاهرين، واعتقال آخرين.

وفي هذا الصدد، أكدت جمعية حقوق المواطن أن على الشرطة احترام حق السكان في التعبير عن آرائهم والاحتجاج، ودعتها إلى الامتناع عن استخدام أساليب عنيفة في تفريق المظاهرات، لا سيما وأن تلك المظاهرات لم تخالف تعليمات القانون، ولم يكن فيها ما يدعو إلى استخدام مفرط للعنف. والأخطر من ذلك، أن الشرطة لجأت إلى الوسائل العنيفة من دون استنفاد جميع الوسائل الممكنة وغير العنيفة لتفريق المظاهرات، كما أن التفريق العنيف لم يتم بشكل تدريجي، مما يعكس إصراراً لدى الشرطة على تفريق المظاهرات بدون وجود مبرر واضح ومقنع.

وأكدت الجمعية في رسالتها أنه في الفترة التي تولى فيها الضابط السابق نيسو شاحم قيادة لواء القدس، اتبعت سياسة امتنعت فيها عن استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي داخل الأحياء السكنية قدر الإمكان، بسبب الخطر الكامن في استخدامها سواء على المشاركين في المظاهرات والمواجهات أو على السكان المقيمين في تلك المناطق. ولكن على ما يبدو فإن هذه السياسة الحذرة والتي تأخذ سلامة السكان بعين الاعتبار قد تغيرت مؤخرًا.

وقالت المحامية كيرين تسافير، من جمعية حقوق المواطن، والتي كتبت نص الرسالة، إنه «خلال العام ونصف العام الماضيين تمكنت الشرطة الإسرائيلية من تفريق مظاهرات عديدة والتعامل مع مواجهات بدون استخدام الرصاص المطاطي أو الغاز المسيل للدموع، من هنا يمكننا الاستنتاج أن الشرطة يمكنها أن تقوم بمهمتها من دون اللجوء إلى وسائل عنيفة وخطيرة كهذه».

وختمت الجمعية الرسالة بالتذكير أنه من المفروض على الشرطة الإسرائيلية، وخاصة في مثل الأوقات العصيبة التي سادت الأسبوع الماضي، أن تلتزم بسياسة تحدّ من استخدام القوة تجاه السكان، وتسمح لهم بالتعبير عن رأيهم والاحتجاج بدون تعريض حياتهم للخطر.

مواجهات على حاجز قلنديا خلال الحرب على غزة. (أف.ب)

موسم الانتخابات الداخلية في الأحزاب الكبرى: أموال مرئية وأخرى «خفيّة»!

*كي يفوز المرشح في الانتخابات الداخلية (البرايمريز) في الأحزاب الكبيرة عليه أن يصرف عشرات آلاف الدولارات *المرشحون يلهثون وراء التبرعات وخاصة من أصحاب رأس المال وليست كل الأموال معلنة *هذا النمط قصّر الطريق نحو فساد الحكم وعشرات الملفات فتحت في العقدين الأخيرين*

البرايمريز فتحت الباب أمام تأثيرات أصحاب رأس المال ولكن أيضا أمام تأثيرات سياسية من خارج الأحزاب *أصوات تنادي بترك هذا النمط*

كتب برهوم جرايسي:

جرت وتجري في الأسبوع الجاري الانتخابات الداخلية في حزبي الليكود الحاكم، و«العمل» المرشح ليعود للمرتبة الثانية من بين الأحزاب، وهي انتخابات مفتوحة ويصل عدد ذوي حق الاقتراع في كل حزب الى عشرات الآلاف، ولكن كي يفوز المرشح في مقعد متقدم وواقعي، عليه أن يصرف عشرات آلاف الدولارات، ولكن ليست كل الأموال معلنة، وكل انتخابات كهذه تقصّر الطريق نحو فساد الحكم، كما علّمت تجربة ٢٠ عاما من إتباع هذا الأسلوب في إسرائيل.

وقد أظهر تقرير لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، أن الحد الأدنى الذي يحتاجه المرشح في الانتخابات الداخلية في حزبه، يتجاوز ٢٦ ألف دولار، ولكن هذا يبقى مبلغا متواضعا جدا، وكلما ارتفع المبلغ زادت احتمالات الفوز بمقعد متقدم أكثر، ولهذا نسمع عن ميزانيات أبعد بكثير مما ذكر، ومنها ما يتجاوز ١٠٠ ألف دولار.

البدايات

وكان أول حزب في إسرائيل استخدم أسلوب الانتخابات المفتوحة لاختيار مرشحي الحزب، هو حزب «العمل» في العام ١٩٩٢، حينما فتح باب الانتساب على وسعه، أمام كل من يرغب في المشاركة في الانتخابات الداخلية، وحتى التنافس فيها، ورأينا تدفق عشرات آلاف المنتسبين، الذين ليس بالضرورة أن يصوتوا للحزب ذاته في الانتخابات البرلمانية، فيكفي أن يحصل المنتسب على وعد من مرشح بوظيفة في مكان ما، أو على مقابل آخر، حتى تراه ينتسب للحزب وحتى يجند غيره من الأعضاء.

وفي تلك الانتخابات تكسرت حواجز كثيرة في حزب «العمل»، تتعلق بالشكل السابق لتركيب لائحة الحزب، وجرى انتخاب رئيس الحزب في حينه إسحق رابين بهذه الطريقة، ومن ثم أعضاء الحزب المرشحين على لائحة الحزب في الانتخابات البرلمانية.

وفي انتخابات العام ١٩٩٦ اتبع حزب الليكود الأسلوب ذاته، الذي اصطلح على تسميته، وفق التسمية الأميركية، بـ «البرايمريز»، وظهر لاحقا أن آلافا من الإسرائيليين انتسبوا لكلا الحزبين، ما استوجب اتخاذ تدابير كثيرة، ومن بينها قوانين وتبادل معلومات كي يمنعوا هذه الظاهرة.

لكن اتضح للمرشحين في هذين الحزبين أن عليهم صرف الكثير من الأموال كي يكون بإمكانهم تسويق أنفسهم بين عشرات آلاف المنتسبين، وهنا فتحت الأبواب على مصراعيها أمام تلقي التبرعات، التي كانت بداية من دون ضوابط قانونية، لتأتي القوانين متأخرة بعض الشيء، بعد أن تكشفت سلسلة من قضايا الفساد.

فالكثير من كبار أصحاب رأس المال، وحتى أولئك الذي ارتبطت أسماؤهم بعالم الاجرام المالي وحتى الجنائي، ينفقون الملايين على مرشحين، كي يكونوا لاحقا رسلهم في المؤسسة الحاكمة.

ولم تمر انتخابات واحدة، إلا وتكشفت فيها حالات فساد، قادت المتورطين فيها الى المحاكم، أو للاضطرار للنزول عن الحلبة السياسية، ولكن الكثير من الملفات تم اغلاقها، ومن بين من تم اغلاق ملفاتهم، في قضايا تأسيس جمعيات وهمية لجمع التبرعات، الرئيس الحالي شمعون بيريس، ووزير الدفاع الحالي إيهود باراك، ورئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، والوزير السابق إسحق هيرتسوغ، في قضية مرتبطة بزميله السابق إيهود باراك.

وقد فلت أريئيل شارون بغيبوبته المستمرة منذ نحو سبع سنوات، من واحدة من أكبر قضايا الفساد، أما إيهود أولمرت، فكان «حظه» أقل من غيره، فقد برأته المحكمة من قضية فساد مرتبطة بجمع أموال تبرعات بصورة غير مشروعة، إلا أن النيابة قررت الاستئناف على قرار التبرئة.

وهناك قائمة طويلة من أعضاء الكنيست السابقين، الذين تورطوا في قضايا من هذا النوع، وخاصة من حزب الليكود، وعدد منهم مثل للقضاء، ومن بينهم من فرضت عليهم أحكام بالسجن أو خلافه.

ميزانيات ضخمة... مقابل ثمن!

ونشرت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية تقريرا مطولا، حول ما يحتاجه المرشحون في حزبي «الليكود» و«العمل» للانتخابات الداخلية التي جرت وتجري هذا الأسبوع، علما أن حزب «كاديما» الذي بات في النزع الأخير، وفق استطلاعات الرأي، قرر الغاء الانتخابات الداخلية.

وحسب التقرير، فإن الحد الأدنى الذي يحتاجه المرشح، خاصة في حزب الليكود الذي فيه نحو ١٢٥ ألف ناخب، هو ٢٦ ألف دولار، كحد أدنى، ولكن هذا مبلغ لا يمكن أن يقود المرشح نحو مقدمة اللائحة الانتخابية.

وفي حزب الليكود يحتاج كل مرشح الى دفع رسوم بقيمة ٢٦٠٠ دولار، وبعد ذلك سيحتاج المرشح للصرف على سفرياته وعقد الاجتماعات مع جمهور المنتسبين للحزب، وقد يحتاج أيضا الى إصدار منشورات وملصقات، ومنهم، من ذوي الامكانيات المالية، أو المدعومين ماليا، ينشرون إعلانات في الصحف والمواقع الالكترونية، أو حتى عبر الهواتف الخليوية، وغيرها من الوسائل.

ونقرأ في التقرير أن نوابا من كلا الحزبين جمعوا «تبرعات» تتراوح ما بين ٥٠ ألف دولار الى ١٠٠ ألف دولار وأكثر، ويقول التقرير إن أعضاء الكنيست الحاليين يتمتعون بمصاريف تغطيها ميزانية خاصة من الكنيست، مثل السفر وعقد اجتماعات واتصالات وتعيين مستشارين اعلاميين، ما يعفيهم من ميزانيات كثيرة كان عليهم تجنيدها من أموال التبرعات.

لكن ما غاب عن التقرير، وليس صدفة، هو الأموال الخفية، و«التبرعات» غير المعلنة وغير المسجلة، التي أحيانا تصل الى يد مراقب الدولة العام، ليكشف عن خيوط فساد متشابكة، فهذه أموال تبقى مجهولة من حيث حجمها.

وبطبيعة الحال فإن تبرع الأموال لسياسيين يجب أن يكون له مردود، فباستثناء الحلقة الضيقة حول المرشح من افراد عائلة واصدقاء مقربين، فإن باقي المتبرعين سيطلبون لاحقا ثمنا، وخاصة إذا كانوا من كبار أصحاب رأس المال، ونرى كيف أن أعضاء كنيست كثيرين يتجندون في كثير من الأحيان لاتخاذ موقف من قانون أو اجراء اقتصادي ينعكس سلبا أو ايجابا على جانب من الاقتصاد والقطاع الخاص.

وهذه الظاهرة لا تسري فقط على أعضاء الكنيست، بل على الحكومة ورأسها، فبعد الانتخابات الداخلية في الحزبين الكبيرين، يأتي دور «التبرع» للحملة الانتخابية الكبرى، ولا يمنع القانون الإسرائيلي من تلقي أموال من أشخاص من الخارج، وهذا كي لا يكون قانون كهذا حاجزا أمام تبرع أصحاب رأس المال والأثرياء اليهود في العالم، من غير مواطني إسرائيل.

وقد عززت ظاهرة البرايمريز تأثير أصحاب رأس المال على السلطة الحاكمة، بشكل خاص في العقدين الأخيرين. فمثلا في الأشهر الأخيرة تكشفت أسماء كثيرة من الاثرياء الذين يدعمون حملات بنيامين نتنياهو ماليا، ودعموا المرشح الجمهوري للرئاسة الأميركية ميت رومني.

ويشار إلى أنه في الأحزاب الصغيرة لا توجد ظاهرة كهذه، فهناك أحزاب ترتكز على انتخابات داخلية اعتمادا على قاعدة انتخابية واسعة نسبيا، على شكل المجلس العام للحزب أو مؤتمر الحزب العام، بينما هناك حركات، خاصة الأصولية، تتشكل فيها اللوائح الانتخابية في دوائر ضيقة، وفي أحزاب أخرى يتركز القرار في شخص واحد، كما هي الحال في حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، وهو ليس الأول، فقد سبقته في ذلك أحزاب لم تعمّر طويلا على الساحة السياسية، ويجري الحديث في هذه الانتخابات أن حزب «يش عتيد» (يوجد مستقبل) برئاسة الصحافي يائير لبيد، تم تشكيل لائحته أيضا بقرار أساسي منه شخصيا.

تأثيرات خارجية

شكلت الانتخابات الداخلية- «البرايمريز»- منذ أن ظهرت فاتحة لتأثيرات خارجية على الأحزاب، وليس فقط المالية، بل أيضا السياسية، وهذه ظاهرة برزت أساسا في حزب الليكود منذ أن بدأ في إتباع أسلوب الانتخابات الداخلية المفتوحة، ولكن ليس فقط الليكود.

فقد رأت مجموعات سياسية صغيرة، أو حتى مجموعات نفعية وخاصة مقاولي أصوات في قطاعات مختلفة، مثل اليهود الشرقيين والمهاجرين الجدد وأوساط بين العرب، أن هذه الانتخابات هي فاتحة لتحقيق مكاسب ذاتية وحتى مالية.

لكن الظاهرة الأبرز رأيناها بين مجموعات المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، الذين تغلغلوا جهارا بين عشرات آلاف المنتسبين وشكلوا مراكز قوى في داخل القاعدة الواسعة للحزب، من أجل الدفع بمرشحين يدعمون أشد عصابات اليمين تطرفا، مثل الليكودي موشيه فايغلين، وغيره، ولاحقا بينت معطيات مثبتة، أن حزب الليكود حصل في الانتخابات البرلمانية في بعض المستوطنات على عدد أصوات تقل عن عدد المنتسبين اليه.

وفي العمل البرلماني والحزبي لاحقا، نرى أن أعضاء في الليكود، وحتى من بينهم وزراء، يهتمون بإظهار الولاء المفرط للمجموعات الصغيرة المتشددة في الحزب، رغم أنها أقلية، من أجل الفوز بدعمها في كل الانتخابات الداخلية في الحزب.

وفي مطلع العام الجاري، أقدم بنيامين نتنياهو على سلسلة من التغييرات في تركيبة المؤتمر العام ومجلس الحزب العام، بشكل يقلل من وزن هذه المجموعات الاستيطانية الصغيرة في القرار العام، ولكنه لم ينجح كليا في خطوته، رغم انه كان لها تأثيرات، ولأن القاعدة تقول إن أقلية منظمة وملتزمة تغلب أغلبية مبعثرة.

كذلك من الأمثلة والنماذج الأخيرة التي شهدناها هذا العام، هو ما جرى في حزب «كاديما»، ففي حملة الانتساب للحزب انتسب الآلاف له، وهم ليسوا بالضرورة من مصوتي الحزب، وبشكل خاص من العرب ومن اليهود الشرقيين، وكانت النتيجة أنه على الرغم من أن استطلاعات الرأي كانت تشير الى أن رئيسة الحزب تسيبي ليفني تحظى بتأييد غالبية أعضاء «كاديما» الأساسيين، إلا أنه في الانتخابات المفتوحة خسرت رئاسة الحزب لصالح شاؤول موفاز.

وبالإمكان التقدير أن ما جرى في الانتخابات الداخلية في «كاديما» ساهم هو أيضا بشكل كبير في ظهور حالة إحباط من الحزب، وبدأ الكثيرون يتركون صفوفه، أو يتراجعون عن تأييده، أيضا نتيجة خيبة أمل من نهج الحزب أصلا، حتى حينما كان برئاسة ليفني.

ونقرأ اليوم في استطلاعات الرأي الأخيرة أن حزب «كاديما» أكبر الأحزاب في الكنيست وله ٢٨ مقعدا، يصارع لعبور نسبة الحسم، كي يحصل على ٣ مقاعد، بينما ترك عدد من النواب الحاليين فيه صفوف الحزب مسبقا، ومنهم من تنافس في حزب الليكود للفوز بمقعد في لائحته الانتخابية.

أصوات تنادي بترك هذا النمط

وأمام هذا الواقع، ليس صدفة أن عدة أصوات في كلا الحزبين تنادي منذ سنوات بترك نمط الانتخابات المفتوحة، والعودة الى الانتخابات الداخلية في هيئات الحزب، وخاصة مجلس الحزب العام، أو المؤتمر العام، حسب كل حزب وتسميته، وهذه أطر يصل عدد الأعضاء فيها في الليكود الى نحو ٤ آلاف عضو، وفي حزب «العمل» الى ما يقارب ٢٥٠٠ عضو، وهؤلاء بغالبيتهم أعضاء منتدبون عن فروع الحزب والهيئات المختلفة.

ومن غير المستبعد أن يقرر أحد الحزبين الكبيرين، أو كلاهما، بعد الانتخابات القريبة، ترك هذا النمط، والعودة الى الشكل التقليدي، أو الأكثر منطقيا حزبيا وتنظيميا، ولكن قرارا كهذا سيكون منوطا بنتائج الانتخابات الداخلية، ومن ثم بنتيجة الانتخابات البرلمانية، وأيضا سيكون منوطا بمصلحة من سيكون رئيسا للحزب قبيل الانتخابات البرلمانية بعد المقبلة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي
«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»